

الفقر بالطاقة على المستوى المحلي على ضوء أزمة المناخ

مسح للواقع وتوصيات للعمل

إعداد مئيره هانسون، مركز هيشل للاستدامة
بالتعاون مع: المهندسة منار سرية فايس
ترجمة للعربية: د. ربي سمعان، جلوكال للترجمة واللغوية
تدقيق لغوي: المهندسة منار سرية فايس
رسومات وتصميم جرافيك: ليلاخ هيرمان
تصميم جرافيك عربي: مجد شرجي
آذار 2025

أعدت هذه الوثيقة في إطار مشروع 'عندما تلتقي أزمة المناخ بالفقر الطاقوي: تطوير المعرفة استعدادًا للجراك'، وهو مشروع تعاوني ممول من قبل قسم المناخ والاستدامة في الصندوق القومي اليهودي، في إطار نداء لطرح مشاريع بيئية على موضوع المناخ.

الوثيقة والرسومات المشمولة فيها متاحة للاستخدام، المشاركة والتعميم لأي هدف غير تجاري، بشرط ذكر مركز هيشل للاستدامة كمرجع.

شكر وتقدير

لم تكن هذه الوثيقة ستري النور بدون الشراكة والتداخل العميق من قبل الكثيرين والكثيرات ممن شاركوا في المشروع. أودّ التقدّم بجزيل الشكر للشركاء والشريكات العديدين الذين ساهموا من معرفتهم وخبراتهم ووقتهم، لإثراء المعرفة وتعزيز الوعي لموضوع الطاقة على المستوى المحليّ من وجهات نظر مختلفة.

شكر خاصّ لد. نعاما طيشنر، د. ستاف شايبيرا والسيد هيلل إدلر من جامعة بن غوريون في النقب، على مشاركتهم في سيرورة التفكير المشترك والتعاون في إطار لقاءات الاستشارة.

كلّ الشكر والتقدير لكلّ من شاركوا في المقابلات، في اللقاءات الاستشاريّة وفي اليوم الدراسي، وشاركوا معرفتهم القيّمة من الحقل، رصدوا العوائق والتحديات، أوصوا باتجاهات العمل ووضعوا ركيزة لمجتمع معرفي مهنيّ في مجال الفقر بالطاقة في البلاد- ومن بينهم شركاء وشريكات للحوار في هذا المجال، من جميع أنحاء البلاد: السلطات المحليّة، الوزارات، مؤسسات المجتمع المدنيّ، نشطاء وناشطات محليّين وأكاديميّين.

لا تتسع هذه الوثيقة لذكر أسماء الجميع، ولكننا نكنّ كلّ التقدير والاحترام لكلّ من ساهم في إعداد هذا العمل.

شكر خاصّ أيضًا للزميلات في مركز هيشل للاستدامة، على الدعم والمساعدة في توفير المعرفة، التوجيه وبلورة التوصيات.

تجدد الإشارة إلى أنّ الوثيقة والتوصيات المطروحة فيها تعكس موقف الكاتبة فقط، ولا تمثل بالضرورة مواقف المشاركين والمشاركات في هذا المشروع، أو المؤسسات المتداخلة فيه.

فهرس

4	1. مدخل
5	2. الفقر بالطاقة: تعريفات وخصائص
7	2.1 العوامل وراء الفقر بالطاقة
8	2.2 قابلية التأثر بالفقر بالطاقة
11	2.3 الفقر بالطاقة مقابل الفقر العام
11	2.4 الفقر بالطاقة على ضوء أزمة المناخ
12	3. التعامل مع الفقر بالطاقة على المستوى المحلي
13	3.1 أين يلتقي موضوع الفقر بالطاقة بالسلطات المحلية في إسرائيل؟
14	3.2 الجهات ذات الصلة بمواجهة الفقر بالطاقة
18	4. تحدي المعلومات بخصوص الفقر بالطاقة على المستوى المحلي
19	4.1 مصادر المعلومات عن الفقر بالطاقة على المستوى المحلي
21	5. حلول للفقر بالطاقة على المستوى المحلي
22	5.1 حلول على مستوى الفرد والأسرة المعيشية
23	5.2 حلول على مستوى المنزل والشقة
26	5.3 حلول للمبنى والبيئة المحيطة
28	5.4 الحلول المتاحة في المجتمع المحلي
31	6. كيف نتعامل مع ظاهرة الفقر بالطاقة على المستوى المحلي: عوائق وتوصيات للعمل
32	6.1 العوائق الرئيسية
34	6.2 توصيات للعمل

1

مَدخل

المناخ وحالات الطوارئ وبلورة سياسة بلدية في موضوع الطاقة.

للسلطات المحليّة دور مركزيّ في مواجهة تحديّ الفقر الطاقوي: فهي تدير علاقة مباشرة مع السكان، تعمل في بيئة مركّبة ومليئة بالفجوات، ويمكنها ملاءمة الخدمات والحلول للاحتياجات المحليّة. وهي أيضًا جزء لا يتجزأ من سيرورات بلورة حلول مبتكرة بالتعاون مع جهات حكوميّة وأخرى.

تدعو هذه الوثيقة لبناء هذا المجال المعرفيّ وتعزيز الحراك على المستوى المحليّ في إسرائيل. وهي تعرض صورة واقع فيما يخصّ الفقر بالطاقة في السياق المحليّ، وتستند إلى الدمج بين المعرفة من مختلف أنحاء العالم والمعرفة المتراكمة في الحقل في إسرائيل - وخاصة الاستنتاجات والدروس المستفادة التي طرحت في اللقاءات التشاوريّة التي أجريناها في حيفا وبئر السبع في صيف 2024، واللقاءات الحواريّة المهنيّة التي أجريت في كانون الأول 2024.

بالإضافة إلى ذلك، تستند الورقة إلى مقابلات مع أصحاب وظائف مختلفة، رجال ونساء، في السلطات المحليّة، ومراجعة للأدبيّات العلميّة. على المستوى المحليّ، تُعنى الورقة أساسًا باقتراح مسارات عمل فعّالة للأطر المهنيّة من جميع المجالات، التي تُعنى بتقليص ظاهرة الفقر بالطاقة - كلّ في مجاله، وبالتعاون مع آخرين.

سيبسعنا تلقي ملاحظات، وجهات نظر وأمثلة عينيّة من الحقل، لمساهمتها في تعديل وتعميق التوصيات مستقبلاً. ندعوكم للتواصل معنا على عنوان البريد الإلكتروني: meira@heschel.org.il

فقر الطاقة (energy poverty)، المسمّى أيضًا الفقر الطاقوي، هو تحدّي اجتماعي، بيئيّ واقتصاديّ أخذ في التفاقم على ضوء أزمة المناخ. إنّها ظاهرة مركّبة وتضمّ مجالات عديدة، تنعكس في اللقاء بين عوامل شخصيّة مثل الوضع الصحيّ، الوضع الاجتماعيّ-الاقتصاديّ والقدرة على تحصيل الحقوق، وعوامل هيكلية مثل البنى التحتيّة البلديّة ومناخية المعلومات. مواجهة هذا التحديّ تتطلب تبنيّ توجّه شموليّ، قائم على التعاون بين سلطات محليّات وهيئات حكوميّة، بالإضافة إلى مؤسّسات المجتمع المدنيّ، المؤسّسات الأكاديميّة والجهات المانحة، في مختلف مجالات الحياة - الرفاه، المجتمع، التخطيط، جودة البيئة، الطاقة، الصحة وغير ذلك.

على خلفية الوتيرة المتسارعة للأحداث المناخيّة الصعبة، وآثارها على الحياة اليوميّة، يصبح تناول موضوع الفقر بالطاقة حاجة ملّحة. يتعيّن على السلطات المحليّة إيلاء مزيد من الاهتمام للجوانب الاجتماعيّة لأزمة المناخ، ومن بينها الآثار المباشرة وغير المباشرة للفقر الطاقويّ على الفئات الأشدّ عرضة للتأثر. من ناحية أخرى، فإنّ الاهتمام الاستباقيّ بالموضوع قد يشكّل أيضًا رافعة للاندماج المنهج في خطط وبرامج الاستعداد لأزمة المناخ، الانتقال إلى الطاقة المستدامة، وتعزيز المرونة المحليّة.

الاهتمام بموضوع الفقر بالطاقة في إسرائيل ما زال في أولى مراحله: لم يتبلور بعد تعريف متّفق عليه للظاهرة، المعطيات المتوفّرة جزئيّة والأدوات العمليّة محدودة. مع ذلك، ينشأ حاليًا مجال معرفيّ جديد يدمج بين التعلّم من تجارب عالميّة وأخرى محليّة. نشهد حاليًا في الكثير من السلطات المحليّة حراكًا في مجال الفقر الطاقوي - حتى إن لم يتمأسس بعد كمجال منفصل وقائم بحدّ ذاته - في إطار النشاط الجاريّ لأقسام الخدمات الاجتماعيّة، خطط وبرامج الاستعداد لتغيّر

2

الفقر بالطاقة: تعريفات وخصائص

غياب وسائل التكييف قد تؤدي إلى إرهاق حراري، جفاف وأمراض ناجمة عن الحرارة، خاصة لدى الفئات المعرضة للخطر. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعرض باستمرار للحز الشديد يؤثر على جودة النوم وأداء الوظائف اليومية، وقد يؤدي أيضًا إلى تفاقم المشاكل الصحية، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية. النقص في وسائل التدفئة يزيد من خطر انخفاض درجة حرارة الجسم (هيبوثرميا) والإصابة بأمراض معدية، مثل الالتهاب الرئوي والإنفلونزا، والبرد القارس في المنازل التي تفتقر للتدفئة الكافية قد تؤدي إلى تفاقم مشاكل صحية قائمة.

إلى جانب العواقب الصحية، فإن الفقر بالطاقة يؤدي أيضًا إلى إقصاء اجتماعي. في مثل هذا الوضع، تواجه الفئات المهمشة صعوبة في إيجاد فرص عمل وأخرى تعليمية، الأمر الذي يحده من مشاركتها الكاملة في المجتمع. النقص في الكهرباء قد يحرم طلاب المدارس من بيئة تعليمية لائقة، ويحد من منالية الوسائل التكنولوجية الضرورية للعائلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص الذين يعانون من فقر طاقوي قد يشعرون بالخجل وقد يواجهون وصمة اجتماعية لصعوبة الحفاظ على نمط حياة سليم، استقبال ضيوف في منازلهم أو المشاركة في أنشطة اجتماعية³.

الفقر الشديد بالطاقة هو وضع تفتقر فيه الأسرة العيشية لمنالية الكهرباء بشكل آمن، على الرغم من توفر شبكة كهرباء عصرية في المنطقة. الأسباب وراء هذا الوضع لا تقتصر على الدخل التديني أو أسعار الكهرباء المرتفعة، بل تشمل أيضًا عوائق تنظيمية، قانونية وأخرى متعلقة بالبنى التحتية. أكثر من 80 ألف نسمة من سكان القرى في المجتمع العربي في النقب غير موصولين بشبكة الكهرباء- وهذا تحدٍ يتطلب حلاً على المستوى القطري. هذه القضية خارجة عن نطاق هذه الورقة، لذلك لن يتم تناولها.

الفقر بالطاقة هو عدم قدرة الأسرة العيشية على توفير الطاقة بشكل آمن ومستمر لتلبية احتياجاتها الأساسية، من بينها الإضاءة، التدفئة والتكييف، الطبخ، الغسيل وتشغيل أجهزة كهربائية مهمة مثل الثلاجة أو شواحن الهواتف الخليوية¹. قد ينعكس ذلك في صعوبة دفع فاتورة الكهرباء، الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي بسبب ديون أو استخدام عداد الدفع المسبق². في حالات معينة، تضطر الاسر العيشية لتقليص استهلاكها للكهرباء، الأمر الذي يؤثر على رفاها وجودة حياتها، أو الاختيار بين دفع فاتورة الكهرباء وشراء الغذاء والأدوية. التوصيل غير المنظم بشبكة الكهرباء عن طريق عميل آخر قد يمتد باستمرار وأمن الإمدادات الطاقوية.

الفقر بالطاقة غير متمثل في منالية الكهرباء فحسب، إنما أيضًا في جودة استخدامها. يصعب على الأسر العيشية التي تواجه وضعًا كهذا تشغيل وسائل تدفئة أو تكييف، حسب الحاجة، الأمر الذي يزيد من تعرضها للبرد أو الحرارة. الفقر الطاقوي مصحوب غالبًا بظروف سكنية متردية، من بينها الرطوبة والعفن، العزل الحراري وظروف تهوية غير كافية، والتي تزيد من كمية الطاقة المطلوبة للحفاظ على بيئة سكنية لائقة.

لدرجات الحرارة المتطرفة داخل المباني- الحر الشديد صيفًا والبرد القارس شتاءً- آثار وخيمة على الصحة الجسدية والنفسية للسكان. الظروف السكنية المتردية، مثل الرطوبة، الطحالب والعفن، قد تؤدي إلى صعوبات في التنفس وتفاقم الحالة الصحية بوجود أمراض قائمة، خاصة لدى الأطفال، كبار السن والمرضى المزمنين.

1. ينعكس الفقر بالطاقة أيضًا في صعوبة دفع نفقات الوقود والواصلات العامة، الأمر الذي يؤثر على قدرة الناس على التنقل. هذا الوضع هو جانب إضافي للموضوع، ويتطلب حلولاً خاصة به. ولكننا لن نتمكن من تناوله لضيق الوقت في هذا المشروع.
2. عداد الدفع المسبق هو عداد يُشحن مسبقًا بمبلغ من المال، وعند استغلال كامل المبلغ، ينقطع التيار الكهربائي.
3. للتوسع، راجعوا: حنين شيلي، نعما طيشنر وستاف شاپيرا "الفقر بالطاقة في ظل تغيرات المناخ وعواقبه على الرونة المجتمعية"، قراءات إسرائيلية، العدد 2، أزمة المناخ في إسرائيل، حزيران 2022. رابط

2

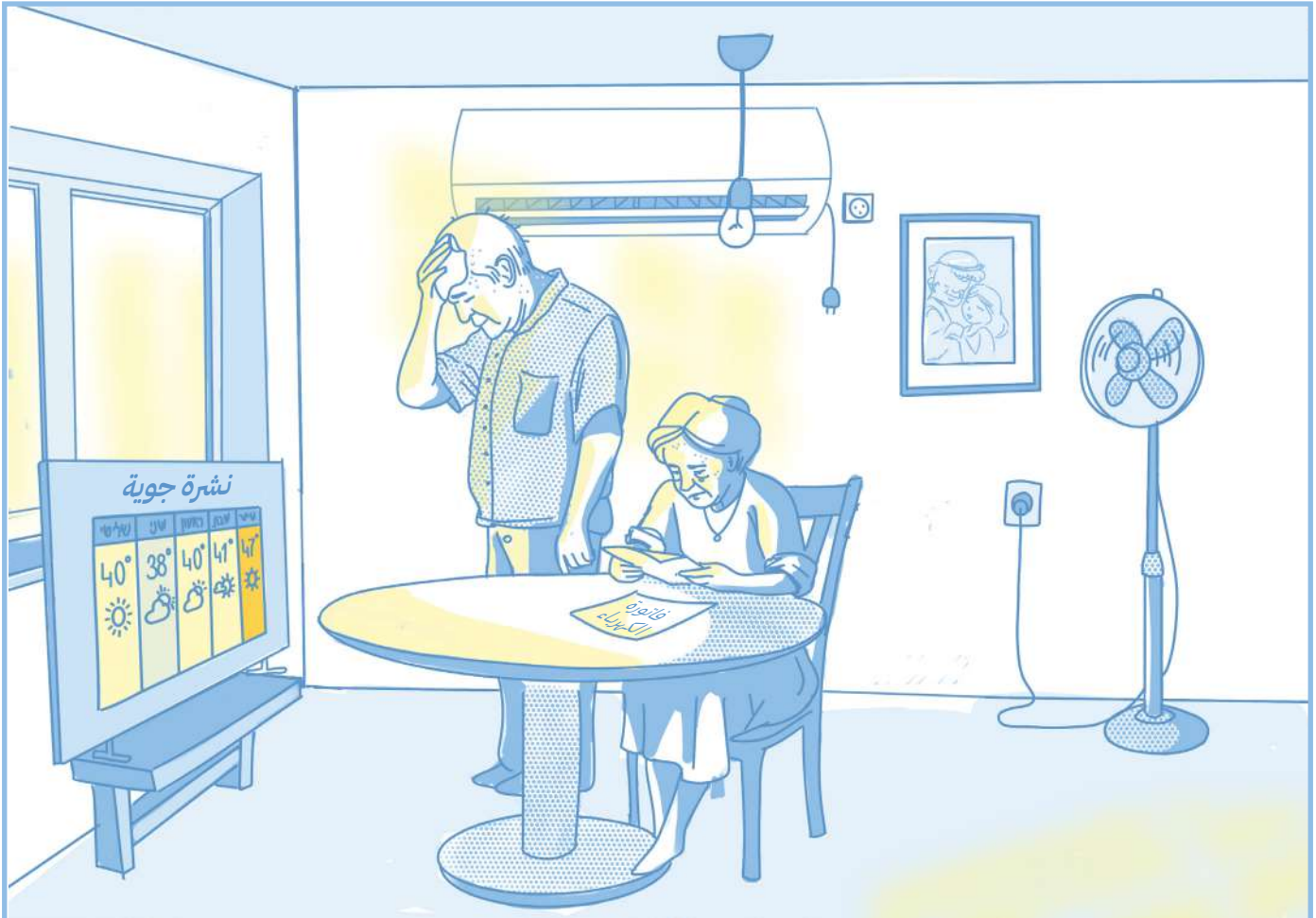
الفقر بالطاقة: تعريفات وخصائص

الارتياح الحراري هو الشعور الذاتي لدى الأشخاص عندما تكون درجة الحرارة في محيطهم مريحة ولا تسبب لهم أي انزعاج نابع عن الحرّ أو البرد. هذا الشعور يتأثر بعوامل شخصية مثل نوع الملابس و-مستوى أو مدى النشاط، وأيضًا من الظروف في المنزل- مثل درجة حرارة الهواء، مستوى الرطوبة، جودة العزل، التظليل والتهوية.

في دول الاتحاد الأوروبي، إحدى الطرق لمواجهة تحدي الفقر بالطاقة هي 'خدمات الطاقة'، والتي تشدّد على الفوائد المترتبة على استخدام الطاقة، وضرورة ضمان العيش الكريم (انظروا المعلومات المفصلة لاحقًا داخل الصندوق). هذا التركيز يوسع من نطاق النقاش لما يتعدى منالية وسلامة وقدرة اقتناء مصادر الطاقة، ويتيح المجال لتدارس حلول وأدوات سياساتية تتمحور حول الفائدة المترتبة على توفير الطاقة، مثل الحفاظ على الارتياح الحراري في المنزل.

خدمات الطاقة

خدمات الطاقة (energy services) هي الفوائد المترتبة على استخدام مختلف مصادر الطاقة (الكهرباء، الوقود، الغاز وما إلى ذلك)، وهي ضرورية لرفاه وحسن حال الإنسان (wellbeing). هذا المصطلح قائم على الوعي أنّ رفاه وحسن حال سگان وسكانات المنزل غير مرتبط بشكل مباشر بالكهرباء أو بالوقود بحدّ ذاتها، إنّما بالخدمات المتوفرة بفضلها: الإضاءة، الحفاظ على درجة حرارة مريحة، تحضير وتخزين الطعام، الاغتسال، غسل الملابس، تشغيل الحاسوب للعمل، الدراسة والتواصل، استضافة الأصدقاء وغير ذلك. التركيز على خدمات الطاقة- أو غيابها- يوسع من نطاق النقاش حول موضوع منالية مصادر الطاقة والقدرة على اقتنائها، ويتيح للمجال لتدارس حلول أخرى، مثل تحسين النجاعة الطاقوية للمباني، ملائمة أنظمة التدفئة والتكييف واستهلاك رشيد للطاقة في الأجهزة الكهربائية.



2.1

العوامل وراء الفقر بالطاقة

الفقر بالطاقة نابع عن مزيج من العوامل الاقتصادية، المناخية، الاجتماعية، عوامل متعلقة بالبنى التحتية وأخرى غيرها، والتي يتغير أثرها وفقاً للسياق. بسبب التعقيدات المترتبة على الظاهرة، لا يمكننا هنا عرض مسح كامل لجميع العوامل، ولكننا نستطيع تركيز النقاش حول ثلاثة عوامل رئيسية متعلقة بالسياق الإسرائيلي:

1. دخل متدنٍ ومستوى إنفاق عالٍ على الطاقة

مستوى دخل الأسر العيشية يؤثر بشكل مباشر على قدرتها على تغطية نفقات الطاقة. الدخل المتدني قد يكون نابعاً عن أجر متدنٍ، عدم استقرار مهني، بطالة أو مستوى متدنٍ من الحماية الاجتماعية، أو أحياناً مزيج من جميع هذه العوامل. في إسرائيل، أسعار الطاقة منخفضة نسبياً لدول متقدمة أخرى، ولكن الإنفاق على الطاقة يُقاس نسبةً للدخل، لذلك، فإن الأسر العيشية المتعززة تضطر لتخصيص جزء كبير من دخلها لاستهلاك الطاقة.

2. مبانٍ وأجهزة غير ناجعة في استهلاك الطاقة

الفقر بالطاقة يتأثر بالنجاعة الطاقوية للمباني السكنية، النابعة عن تخطيط غير ملائم أو غياب الصيانة. تتسم هذه المباني بغياب العزل، مشاكل في العزل، سوء التهوية وإشكاليات أخرى في البنى التحتية، والتي تزيد من استهلاك الطاقة المطلوبة للتكييف والتدفئة. وفقاً للتقديرات، هناك ما يقارب مليوني شقة في إسرائيل، مبنية قبل سنة 1980، غير ناجعة طاقياً، بما في ذلك جزء كبير من المساكن الشعبية التي بنيت في خمسينات وستينات القرن الماضي، حالتها متردية من حيث الصيانة وتسكنها حالياً فئات مهمشة⁴.

بالإضافة إلى وضع المباني، فإن الأجهزة البيئية المستهلكة للكثير من الطاقة - مثل المكيفات القديمة، التلجالات والمدافئ عالية الطاقة - تؤدي إلى استهلاك الكثير من الطاقة وإلى تكاليف مرتفعة. على سبيل المثال، السكان المقيمون في شقق تفتقر للعزل المناسب والمكيفات الناجعة، يضطرون لاستهلاك كمية أكبر من الطاقة للحفاظ على الارتياح الحراري، الأمر الذي يزيد من الأعباء الاقتصادية على الأسرة.

3. منالّية محدودة لمصادر الطاقة المجدية اقتصادياً، الأمانة والناجعة

ينعكس الفقر بالطاقة أيضاً في المنالّية المحدودة أو غير المتساوية لمصادر الطاقة المجدية اقتصادياً، الأمانة والناجعة. هذه الظاهرة سائدة على وجه الخصوص في البلدان العربية والبدوية، حيث إنّ بعض الأسر العيشية غير موصولة بشبكة الكهرباء، أو أنّها موصولة، ولكن بشكل غير مباشر - على سبيل المثال، عن طريق توصيل عدة منازل بنفس العدّاد، أو التوصيل غير المنظم قانونياً.

ينبع ذلك في كثير من الأحيان عن غياب تنظيم إجراءات التخطيط والبناء لسنوات طويلة، التي تحول دون التوصيل السليم بشبكة الكهرباء. النتيجة هي التعرّض لمخاطر السلامة مثل خطر التعرّض لصدمات كهربائية وحرائق، والعبء الزائد على الشبكة، مما يؤدي إلى انقطاع الكهرباء بشكل متكرر، خاصةً، في الظروف الجوية المتطرفة.

استخدام بدائل أقل نجاعة من الناحية الطاقوية، مثل المولدات، الأخشاب أو المواد العضوية القابلة للاحتراق، يعرّض السكان لتلوّث بيئي خطير، يزيد من احتمال الإصابة بأمراض التنفس، وينطوي على زيادة استخدام الموارد لتوليد نفس كمية الطاقة، قياساً بموارد أكثر نجاعة.

آثار هذه العوامل والعلاقة فيما بينها تتغير وفقاً للمناطق، الأحياء أو حتى المباني في نفس السلطة المحلية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّها تتأثر بسيرورات واسعة النطاق مثل تغيير السياسات، التطورات الاقتصادية، تغير المناخ والنزعات الاجتماعية.

العوامل وراء الفقر بالطاقة



دخل متدنٍ ومستوى إنفاق عالٍ على الطاقة



مبانٍ وأجهزة غير ناجعة في استهلاك الطاقة



منالّية محدودة لمصادر الطاقة المجدية اقتصادياً، الأمانة والناجعة

صام على النموذج الذي اعده د. إيل براند يعني وبعوا إيدر شطيرن، وزارة الرفاه والضمان الاجتماعي.

4. د. إيريس أيبغزر، د. إيل براند ليفي، د. زوهار برمان ود. نعما فلد، الطاقة الجماهيرية كوسيلة للنهوض بقطاع طاقة مستدام في إسرائيل، المجلس القومي للاقتصاد، وزارة الطاقة، الوزارة لحماية البيئة ووزارة الرفاه والضمان الاجتماعي، تموز 2022، رابط

2.2

قابلية التأثر بالفقر بالطاقة

الخصائص الصحية

الأشخاص المصابون بأمراض مزمنة- مثل أمراض القلب والأوعية الدموية، السكري، أمراض التنفس أو حالات طبية تصيب الجهاز المناعي- حساسون جدًا للظروف الجوية المتطرفة داخل المنزل. العجز عن تدفئة أو تكييف المنزل قد يؤدي إلى تفاقم حالتهم الصحية، بل ويعرّض حياتهم للخطر أيضًا. الفئات التي تعتمد على أجهزة طبية كهربائية، مثل مولدات الأكسجين أو الكراسي المتحركة الكهربائية، هي أكثر عرضة لارتفاع تكلفة الكهرباء.

الوعي لمواضيع الطاقة

الوعي لمواضيع الطاقة هو قدرة السكان على فهم واستغلال الفرص المتاحة لتقليل من الإنفاق على الطاقة، تحسين النجاعة الطاقوية في المنازل والانتقال إلى مصادر طاقة مجدية اقتصاديًا، آمنة وناجعة. هذه الفرص نابعة عن تغييرات تكنولوجية، اقتصادية وسياساتية. مستوى الوعي المتدني في هذا المجال قد ينعكس مثلًا في قلة الوعي بإمكانية التنقل بين مزودي الطاقة، أو قلة المعرفة بخصوص الوسائل المتاحة للتوفير في استهلاك الطاقة.

عوامل أخرى تؤثر على قابلية التأثر بالفقر بالطاقة

قابلية التأثر بالفقر بالطاقة مرتبطة أيضًا بعوامل بيئية، مناخية وغيرها، والتي تتغير وفقًا للسياق المحلي. تحدّد الظروف المناخية ونمط الحياة احتياجات الأسر المعيشية للطاقة. في الضواحي، فإنّ تدني جودة إمدادات الطاقة الكهربائية قد يؤثر على إمكانية تقديم خدمات طاقة موثوقة. في المناطق الحضرية، تزيد ظاهرة الجزر الحرارية من قابلية التعرّض لدرجات حرارة متطرفة. خصائص البيئة الحضرية، ومن ضمنها التظليل والمناطق العامة، تؤثر على الظروف السكنية وعلى القدرة على الحفاظ على ارتياح حراري. وفي نفس الوقت، فإنّ الظروف الجوية المتطرفة مثل موجات الحر والفيضانات، تتكرّر وتتفاقم وتزيد من المخاطر المترتبة بالفئات التي تواجه صعوبة في منالية الطاقة الكافية لسد احتياجاتها.

تجدر الإشارة إلى أنّ العوامل وراء قابلية التأثر بالفقر بالطاقة غير ثابتة، بل متغيرة خلال حياة الإنسان، وبما يتماشى مع التطورات الاقتصادية، الاجتماعية والمناخية. الأحداث الشخصية في حياة الإنسان، مثل البطالة، الانتقال إلى شقة أخرى أو تدهور الحالة الصحية، قد تؤثر على مدى قابلية بعض الأسر للتأثر بالفقر بالطاقة. وفي نفس الوقت، فإنّ أزمة المناخ قد تزيد من حدة المخاطر المترتبة بالفئات الأكثر عرضة للتأثر، وقد تُفاقم من التداعيات الصحية والاجتماعية للفقر بالطاقة.

يتأثر السكان، كأفراد وكأسر معيشية على حدّ سواء، بالفقر بالطاقة بطرق متفاوتة. درجة التأثر متعلقة بمختلف العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية وغيرها، المرتبطة ببعضها البعض وتؤثر على بعضها البعض. بالإمكان تمييز بضع فئات مركزية تدرج تحتها العوامل التي تزيد من قابلية التأثر بالفقر بالطاقة:

الخصائص الاجتماعية- الديمغرافية

بعض الشرائح السكانية أكثر عرضة للتأثر من غيرها بالفقر بالطاقة، ومن بينها أصحاب الدخل المتدني، الأشخاص المعتمدين على مخصصات التأمين الوطني وذوي المستوى التعليمي المتدني. السن هو أيضًا عامل خطر رئيسي- فكبار السن والأطفال الصغار أكثر عرضة للتأثر بالحر والبرد الشديدين. النساء، وخاصة النساء كبيرات السن والنساء الحوامل، أكثر عرضة للتأثر الصحية بالفقر بالطاقة، بما في ذلك التعرّض لدرجات حرارة متطرفة في حالات البرد القارس والحر الشديد.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ انعدام المساواة الجندرية يخلق واقعًا تتقاضى فيه النساء دخلًا أقل، ولذلك، فإنّ نسبة أكبر منهن- خاصة النساء كبيرات السن- يعشن في فقر. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ دورهن المركزي أكثر داخل المنزل في رعاية أفراد الأسرة الأكثر عرضة للخطر (الأطفال، كبار السن، المرضى) يزيد من احتمال تأثرهن بظروف سكنية متردية مرتبطة بالفقر بالطاقة.

السكن في شقق مستأجرة أو في مساكن شعبية يحدّ من قدرة السكان على إجراء تحسينات لترشيد استهلاك الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الانتماء لأقلية إثنية قد يشكل عامل خطر: التمييز في سوق- السكن من شأنه أن يؤثر على جودة السكن، في حين أنّ عائق اللغة قد يصعب عملية تحصيل الحقوق وتلقي الدعم اللازم.

تركيبة الأسرة المعيشية

بعض الأسر المعيشية، ومن بينهم الأهالي في العائلات أحادية الوالدية، للمتعاقدين والعائلات التي تضم أشخاصًا مع إعاقة، معرضة لخطر الفقر بالطاقة. تواجه هذه الأسر غالبًا صعوبة في دفع فواتير الكهرباء، وتحتاج أحيانًا لكميات أكبر من الطاقة، لتلبية احتياجات خاصة، مثل التدفئة، التكييف أو استخدام أجهزة طبية كهربائية.

2.2

قابلية التأثر بالفقر بالطاقة

العوامل وراء قابلية التأثر بالفقر بالطاقة

خصائص اجتماعية- ديمغرافية

- دخل متدنٍ (أو بطالة)
- الاعتماد على المخصصات
- الجندر
- السن (الأطفال من عمر 5 أعوام وما دون، والكبار في سن 65 عامًا فما فوق)
- تدني المستوى التعليمي
- الانتماء لأقلية إثنية
- السكن بالإيجار أو في مساكن شعبية

تركيبية الأسرة المعيشية

- عائلات أحادية الوالدية
- متقاعدون
- أشخاص مع محدودية

خصائص صحية

- الأشخاص المصابون بأمراض مزمنة
- المرضى المعتمدون على معدات طبية تستهلك كمية كبيرة من الطاقة

الوعي لمواضيع الطاقة

- عدم الدراية بالفرص التكنولوجية، الاقتصادية والتنظيمية المتاحة لتحسين وضع الطاقة في المنزل

جوانب متعلقة بالسياق

- المناخ المحلي
- نمط الحياة
- التقاليد الثقافية
- الموقع في الضواحي الجغرافية
- السكن في منطقة ريفية أو حضرية
- خصائص البيئة الحضرية
- حوادث متعلقة بحالة جوية-متطرفة

2.2

قابلية التأثر بالفقر بالطاقة

خصائص التأثر بالفقر بالطاقة في المجتمع العربي

المجتمع العربي في إسرائيل أكثر عرضة للتأثر بالفقر بالطاقة، وذلك لعدة أسباب. هذه الفئة السكانية أفقر من المعدل، ونسبة العاملين من أبنائها متدنية - خاصة لدى النساء - إلى جانب الاعتماد الكبير على الأعمال الموسمية وغير الثابتة (على سبيل المثال، أعمال البناء، الزراعة والسياحة). هناك أيضاً فجوات في مستويات التعليم والصحة، بحيث يتسم المجتمع العربي بمعدلات أعلى من الأمراض المزمنة، مثل السكري وأمراض القلب، والتي تزيد من الحساسية لدرجات الحرارة القاسية.

تبرز في المجتمع العربي ظاهرة التزام المنازل، وذلك خلال ساعات النهار وعلى مدار سنوات. نسبة النساء العاملات المتدنية، النقص في الأطر المتاحة لكبار السن - أحياناً بسبب محدودية المواصلات أو النقص في البنى التحتية اللازمة للمشاة - والنقص في الخدمات الجماهيرية المتاحة لأبناء الشبيبة، مثل المكتبات، نوادي الشبيبة أو المنتزهات، تؤدي بعدد كبير من الناس للبقاء في منازلهم لجزء كبير من ساعات النهار. في نفس الوقت، فإنّ خصائص أخرى، مثل المساكن العائلية التي تضم عدة أجيال، وبقاء الأبناء في منازل الأهل حتى الزواج، تؤدي إلى تواجد عدد أكبر من الأشخاص في نفس المنزل على مدار سنوات طويلة. هذين البعدين يزيدان من استهلاك الطاقة، خاصة خلال ساعات النهار.

المنازل غالباً أكبر حجماً، وجزء منها مبني بدون الملاءمات المناخية التي ميّزت البناء التقليدي في المجتمع العربي. هذا الاتجاه، إلى جانب تلوث الهواء الملحق في بعض البلدات، يؤدي بالسكان إلى إغلاق نوافذهم وتشغيل المكيف لساعات طويلة، حتى في الفصول الانتقالية.

بالإضافة إلى ذلك، يتميز المطبخ العربي بالطبخ المكثف وتخزين المؤن الغذائية، ويحتاج أحياناً لأكثر من مُجمّد واحد أو فرن واحد - مما يؤدي إلى زيادة في استهلاك الطاقة بكميات أعلى من المعدل.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ التحديات الاقتصادية الخاصة بهذه الشريحة تؤثر على قابلية تعرّضها للفقر بالطاقة. المنالية المحدودة للائتمان المصرفي - النابعة عن قلة الفروع المصرفية في البلدات العربية، النسبة المتدنية من الحسابات المصرفية وبطاقات الائتمان، قلة الثقة في المنظومة المالية وغياب الخدمات الملائمة للغة والثقافة - جميعها تصعب على السكان إدارة ميزانية منزلية، تسديد الديون، بما في ذلك الديون المستحقة لشركة الكهرباء، والاستثمار في التحسينات الطاقوية، مثل عزل المنازل أو تركيب أنظمة طاقة شمسية.

أخيراً، فإنّ الحساسية الشديدة والتخوف من الوصم الاجتماعي المقترن بالتوجه إلى خدمات الرفاه، إلى جانب قلة الوعي للحقوق وقلة الثقة بمؤسسات الدولة، تصعب على هذه الشريحة التغلّب على الفقر الطاقوي، وتُبعد المستحقين عن نيل المساعدات التي يستحقونها.



2.4

الفقر بالطاقة على ضوء أزمة المناخ

الفقر بالطاقة يزيد من قابلية التأثر بأزمة المناخ، بينما تسهم أزمة المناخ في تعميق أبعاد الفقر بالطاقة. لذلك، يجب تناول ظاهرة الفقر بالطاقة في سياق أوسع، والذي يعكس الآثار المتبادلة بين المجالين.

أولاً، التغيرات المناخية وتزايد وتيرة الأحداث المقترنة بالظروف الجوية المتطرفة، تزيد من الحاجة للطاقة للتدفئة والتكييف، تؤثر على صحة الجمهور وتضعف من قدرة الأفراد والمجتمعات على التكيف. الفئات الأشد عرضة للخطر، التي يصعب عليها الحفاظ على ظروف سكنية لائقة، معرضة بالذات لارتفاع معدلات الإصابة بأمراض مرتبطة بدرجات الحرارة المتطرفة.

ثانياً، فإن الخطوات السياساتية للتعامل مع أزمة المناخ- ومن بينها التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة والاستعداد لتغيرات المناخ- تؤثر على قطاع الطاقة والاقتصاد. ينعكس ذلك في ارتفاع أسعار الطاقة وتغيير غلاء العيشة، مما يؤثر مباشرة على الأسر المعيشية التي تواجه فقراً بالطاقة.

مع ذلك، تحمل أزمة المناخ في طياتها فرصاً حقيقية للتعامل مع الفقر بالطاقة. برامج الاستعداد لأزمة المناخ، الاستثمار في الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة- خاصة في المنازل وعلى المستوى المحلي- تخلق فرصاً لتحسين الظروف السكنية، تقليل الإنفاق على الطاقة في الأسر المعيشية الأكثر عرضة للأثر، وتعزيز المرونة المجتمعية.

2.3

الفقر بالطاقة مقابل الفقر العام

الفقر وانعدام الأمن الاقتصادي يزيدان من قابلية التعرض للفقر بالطاقة، ولكن بإمكاننا اعتبار الفقر بالطاقة ظاهرة قائمة بحد ذاتها. أولاً، الفقر بشكل عام نابع عن تدني الدخل والحدودية في منالية الغذاء، خدمات الصحة والإسكان اللائق، بينما يتأثر الفقر بالطاقة أساساً بمنالية واستمرارية وسلامة إمدادات الطاقة للأسر المعيشية.

ثانياً، وفي حين أن الفقر العام يُقاس غالباً وفقاً لمستوى الدخل والقدرة على نيل خدمات أساسية، يُقيم الفقر بالطاقة وفقاً للإنفاق على الطاقة نسبةً للدخل، منالية وسائل التدفئة والتكييف وسلامة البنى التحتية لجال الطاقة.

ثالثاً، للفقر بالطاقة تداعيات صحية خاصة. سوء العزل الحراري، الرطوبة، العفن وسوء التهوية- جميعها قد تؤدي إلى مشاكل في التنفس وتراجع جودة الحياة. التعرض للتواصل للحز الشديد أو البرد القارس يزيد من المخاطر الصحية، خاصة لدى الفئات الأكثر قابلية للتأثر.

أخيراً، الفقر بالطاقة يعرض الأسر المعيشية لمخاطر كبيرة، خاصة التقلبات في أسعار الطاقة. بما أن كمية الطاقة المطلوبة لتلبية الاحتياجات الأساسية غير مرنة، يصعب على هذه الأسر المعيشية التقليل من استهلاكها، حتى مع ارتفاع الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من هذه الأسر معرضة لخطر قطع التيار الكهربائي بسبب الديون، ولا يمكنها السماح لنفسها بإجراء أي تحسين لتحسين النجاعة الطاقوية.

3

التعامل مع الفقر بالطاقة على المستوى المحليّ

للسلطات المحليّة خاصيّة تجعلها الأنسب لقيادة سيرورة وضع حلول
لظاهرة الفقر بالطاقة:

- **القرب من السكان والتواصل المباشر** - معرفة الاحتياجات الخاصّة
بالمجتمع المحليّ تتيح المجال لبلورة حلول أكثر تركيزًا وفاعليّة.
- **القدرة على تطوير حلول ملاءمة** - السلطات المحليّة قادرة على
ملاءمة الحلول للخصائص الاجتماعية، الديمغرافية والماديّة للبلدة.
- **إمكانيات التعاون متعدّد القطاعات** - السلطات قادرة على تجنيد
شركاء من القطاع الخاص، المجتمع المدنيّ والمؤسّسات الأكاديميّة، لبلورة
حلول مبتكرة.
- **منصّة للتشجيع على مشاريع تجريبية ومبادرات مبتكرة** - تشكّل
السلطات المحليّة منبرًا لتجريب نماذج جديدة، من شأنها أن تتحوّل إلى
سياسة أوسع نطاقًا.

نتيجة لذلك، فإنّ جزءًا كبيرًا من الأنشطة في هذا المجال يتمّ على
المستوى المحليّ، إلى جانب التوجيهات والدعم من مؤسّسات الحكم
المركزيّ.

التعامل مع الفقر بالطاقة يتطلّب التجنّد على المستويين القطريّ
والمحليّ، إلى جانب التعاون بين مختلف الأطراف المعنيّة. الحكم المركزيّ
مسؤول عن وضع السياسات، تخصيص الميزانيات وتنظيم الموضوع،
ولكنّ تداعيات أزمة المناخ والفقر بالطاقة تنعكس أولًا وأساسًا في الحيز
المحليّ. لذلك، للسلطات المحليّة دور مركزي في تشخيص المشكلة
ووضع حلول ملاءمة لها.

3.1

أين يلتقي موضوع الفقر بالطاقة بالسلطات المحلية في إسرائيل؟

الفقر بالطاقة هو موضوع جديد نسبياً على أجندة السلطات المحلية، وهو غير ممأسس بعد كمجال مستقل وقائم بحد ذاته في النشاط الحضري. يتم حالياً تناول هذا الموضوع كجزء من أنشطة قائمة - من بينها مساعدة الفئات الأكثر عرضة للخطر في إطار العمل الجاري لأقسام الخدمات الاجتماعية، دمج الموضوع في خطط الاستعداد لتغيرات المناخ وحالات الطوارئ، وكذلك في إطار تخطيط وتنفيذ سياسات الطاقة الحضريّة.

1. مساعدة الفئات الأكثر عرضة للخطر في إطار العمل الجاري في أقسام الرفاه

إحدى الطرق الرئيسية حالياً للتعامل مع ظاهرة الفقر بالطاقة هي المساعدة المقدّمة للفئات الأكثر عرضة للخطر من قبل أقسام الخدمات الاجتماعية أو الرفاه الاجتماعي في السلطات المحلية. تنكشف طواقم الرفاه- العاملون والعاملات الاجتماعيون- على تداعيات الفقر بالطاقة في إطار عملهم اليومي. على سبيل المثال: عند مساعدة الأسر المديّنة لشركة الكهرباء أو السكان الذين يفتقرون لوسائل التدفئة أو التكييف، وأثناء الزيارات المنزلية حيث تُكتشف مشاكل مختلفة، مثل سوء العزل، الرطوبة والعفن.

في هذا السياق، يوقّر مصطلح "الفقر بالطاقة" إطاراً أوسع لفهم الظاهرة، ويتيح المجال ل:

- **بلورة تعريف واضح** - تشخيص الفقر بالطاقة كظاهرة قائمة بحد ذاتها، بمعزل عن التوجّه العام لموضوع الفقر؛
- **تحليل متعدّد الأبعاد** - التطرّق إلى جوانب اجتماعية، صحّية، مناخية وأخرى متعلّقة بالبنى التحتية؛
- **تطوير حلول شمولية** - الانتقال من التركيز على الأعراض الجانبية (مثل الديون المستحقة لمزوّدي الكهرباء) إلى حلول طويلة الأمد، تُعنى بجذور المشكلة.

2. الاستعداد لتغيرات المناخ

تبدأ السلطات المحلية بالانكشاف على موضوع الفقر بالطاقة في إطار وضع خطط الاستعداد لتغيرات المناخ، وتنفيذ هذه الخطط، خاصة في سياق الفئات الأكثر عرضة للخطر. ولكنّ موضوع الفقر بالطاقة ما زال قيد التطوّر- سواء على المستوى البحثي، والذي يشمل تعريف الظاهرة ومعايير قياسها، وفي تطوير حلول مناسبة. لذلك، فإنّه لم يُدرج حتى الآن كمحور رئيسي في الخطط، بل أنّه مدمج كجزء من سياقات أوسع، مثل المرونة الجماهيرية والتعامل مع أحداث مناخية متطرّفة .

3. الاستعداد لحالات الطوارئ

هناك واجهة مشتركة بين الفقر بالطاقة والاستعداد لحالات الطوارئ المناخيّة التي قد تمسّ بإمدادات الكهرباء، فالفئات الأكثر عرضة للتأثر بحالات الطوارئ هي إلى حد كبير الفئات نفسها الأكثر عرضة للتأثر بالفقر بالطاقة. مع ذلك، فإنّ الخدمات المتاحة حالياً تعنى أساساً بالدعم المؤقت عند حدوث الأزمات، ولا توقّر حلولاً بعيدة المدى للتعامل مع ظاهرة الفقر بالطاقة في الأوقات الاعتيادية- خاصة مع استمرار الحر الشديد.

4. تخطيط وتطبيق سياسة بلدية في مجال الطاقة

موضوع الفقر بالطاقة "يتغلغل" تدريجياً في سيرورات التخطيط لسياسات الطاقة في السلطات المحلية. في إطار المُسرّع لوضع خطة عمل للانتقال إلى الطاقة المستدامة في السلطات المحلية⁵، بإمكان السلطات المحلية تناول موضوع الفقر بالطاقة كجزء من الخطة البلدية للانتقال إلى طاقة مستدامة. بالإضافة إلى ذلك، الدعوات التي تطلقها وزارة الطاقة لدعم مشاريع الطاقة المستدامة في السلطات المحلية، تتيح المجال لتمويل مبادرات عينية توقّر حلولاً للفئات المستضعفة.

5. لمزيد من المعلومات، راجعوا على موقع حكومة إسرائيل.

3.2

الجهات ذات الصلة بمواجهة الفقر بالطاقة

مواجهة ظاهرة الفقر بالطاقة قائمة على التعاون بين جهات مختلفة على المستويين المحلي والقطري. على المستوى المحلي، تعمل السلطات المحلية مع شركاء خارجيين من أجل تقديم خدمات ملائمة. على المستوى القطري، تلعب الوزارات، الهيئات العامة والشركات الحكومية دوراً في وضع السياسات والأنظمة وتخصيص الموارد، والتي تؤثر على قدرة السلطات المحلية على العمل في هذا المجال.

الجهات المعنية على المستوى المحلي

الجهات الداخلية في السلطة المحلية

الفقر بالطاقة هو موضوع عابر للتخصصات ويؤثر على جوانب مختلفة من حياة السكان، وهو يندرج تحت مجالات مسؤولية أقسام ووحدات عديدة في السلطة المحلية. أحد التحديات الرئيسية في معالجة الفقر بالطاقة هو توزيع المسؤوليات - بحيث يركز كل قسم على جانب آخر من المشكلة، ولذلك، فهو يرى جزءاً واحداً فقط من الصورة العامة.

على سبيل المثال، تعنى أقسام جودة البيئة بخطط الاستعداد للأزمة المناخية، ومن ضمن ذلك الخرائط الحرارية الحضرية؛ يُعنى قسم الهندسة والتخطيط بالجوانب البنيوية، البنى التحتية، التظليل وترشيد استهلاك الطاقة. أما عن أقسام الرفاه والخدمات الاجتماعية، فهي تعنى بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية للفئات الأكثر عرضة للخطر، وتقديم مساعدة فردية للسكان.

يلعب قسم الهندسة وأقسام البنى التحتية، الصيانة والصحة والنظافة دوراً مهماً في الجوانب المادية، مثل ترميم وعزل المباني التابعة للسلطة، تحسين شبكات المياه والتصريف وتحسين التظليل، والتي من شأنها أن تخفف من شدة الحر وأن تسهم في إدارة الطاقة في السلطة المحلية.

على سلطات الطوارئ البلدية الاستعداد لحالات الطوارئ، مثل موجات الحر والبرد، والتي قد تؤثر سلبيًا بالأساس على الفئات التي تعاني من الفقر بالطاقة. في هذا السياق، قد يشكل مركز الخدمات البلدي عنواناً رئيسياً للسكان الذين يعانون من ضائقات مناخية (على سبيل المثال، لا توجد لديهم تدفئة في أيام البرد القارس).

يقدم قسم الشؤون القانونية مرافقة للسلطات المحلية في كل ما يتعلق بالأنظمة والقوانين. مكتب رئيس السلطة المحلية قادر على قيادة سيرورات استراتيجية أمام الوزارات، ومنح الموضوع أولوية إدارية.

لمجالات التربية، التوعية وخدمات السكان أيضاً دور مهم: أقسام التربية والتعليم - وضع وتعميم خطط لرفع الوعي لدى الطلاب وعائلاتهم؛ مكتب المتحدث الرسمي - إتاحة المعلومات والشرح عن الخدمات والدعم للسكان؛ وقسم الحوسبة - المساعدة في جمع وتركيز المعلومات الموزعة على جهات مختلفة.

الشركاء الخارجيون على المستوى المحلي

بالإضافة إلى الجهات الناشطة داخل المجلس المحلي للبلدة، هناك الكثير من الشركاء الخارجيين القادرين على المساهمة بشكل كبير في رصد الاحتياجات، إتاحة الخدمات وطرح حلول للفقر بالطاقة. التعاون مع جهات ومؤسسات محلية، حتى وإن لم يكن الفقر بالطاقة جوهر نشاطها، يعزز من القدرة على الوصول إلى الفئات الأكثر عرضة للخطر وتطوير خدمات وحلول مناسبة.

جهات مؤسسية واجتماعية

- **الجهات العاملة على المستوى المحلي، بمرافقة من وزارة الرفاه،** مثل مراكز عوتسماه، التي تقدم خدمة مرافقة اجتماعية واقتصادية وقد تشكل جسراً للعائلات التي تواجه فقراً بالطاقة.
- **جمعيات ومنظمات اجتماعية** تنشط في مجالات الرفاه، الإسكان والمجتمع، مثل قلب مفتوح (بيتاحون ليف)، المراكز النهارية للمسنين ومبادرات تبديد العزلة، والتي يمكنها أن تندمج في خدمات أوسع نطاقاً لمعالجة ظاهرة الفقر بالطاقة.
- **لجان الصدقة، الزكاة والجمعيات الدينية،** مثل المؤسسات المالية غير المصرفية في المجتمع الحريدي التي تقدم قروضاً بدون فوائد، أو لجان الزكاة للشيوخ والأئمة في المجتمع العربي، والتي تقدم مساعدة مباشرة لعائلات في ضائقة، وقد تشكل وسيطاً بين السكان والخدمات العامة.
- **المراكز الجماهيرية والمدارس،** والتي تشكل أطراً جماهيرية من شأنها أن تسهم في رفع الوعي وتعريف العائلات ببرامج المساعدة في مجال الطاقة.
- **طواقم الطوارئ في الأحياء،** الناشطة أساساً في فترات الأزمات، ولكن بإمكانهم إجراء مسح للعائلات التي تحتاج لمساعدة في مجال الطاقة، خاصة في الاستعداد للحوادث المناخية المتطرفة.

العوامل التجارية والتشغيلية

- **الشركات التابعة للبلدية، المقاولون ومزودو الخدمات،** والذين يقدمون خدمات في المجلس المحلي، يستطيعون الاندماج في الخدمات مثل ملائمة الشقق للمناخ المتغير.
- **شركات الترميم** يجب أن تكتسب المعرفة والأدوات المهنية في مجال العزل الحراري وتحسين النجاعة الطاقوية للمباني، ليتكّنوا من تطبيق حلول ملائمة في العمل الميداني.
- **المصالح التجارية الخاصة،** مثل المراكز التجارية، قد تكون مكاناً مكيّفًا يلجأ إليه الناس في فترات الحر الشديد.

3.2

الجهات ذات الصلة بمواجهة الفقر بالطاقة

- **الكوادر التربوية في المدارس**، القدرة على تقييم وضع الطلاب وعائلاتهم عن كثب، وتوجيههم للبرامج المناسبة.
- **طواقم الجمعيات المحلية**، الذين تربطهم بالفئات المستضعفة علاقة مباشرة، ويسهمون في تقديم دعم اجتماعي.
- **رجال الدين**، خاصة في المجتمع العربي، الذين يحافظون على اتصال مع السكان الذين يختارون عدم التوجه إلى خدمات الرفاه، وبإمكانهم تشخيص الضائقات والتوسط لتقديم المساعدة.
- **أعضاء المجلس المحلي**، خاصة في السلطات المحلية الصغيرة، الذين يشكّلون عنواً لتوجهات السكان فيما يتعلق بالضائقات الاقتصادية والاجتماعية.
- **مديرو مجموعات الواتساب في الأحياء**، والذين يشكّلون منبراً لنشر المعلومات، وبإمكانهم المساعدة في إيجاد وتشخيص سكان في ضائقة.

وسطاء إتاحة الخدمات

بعض الشركاء الخارجيين يؤدّون دور الوسطاء بين السلطات المحلية والفئات المعرضة للخطر، خاصة تلك التي يصعب الوصول إليها (انظروا التفاصيل في صندوق النص أدناه). بإمكان هؤلاء الوسطاء أن يلعبوا دوراً حيويًا في إتاحة المعلومات وتشخيص الاحتياجات في الحقل، في حال انكشافهم على موضوع الفقر بالطاقة، ومعرفة الطرق الصحيحة لتشخيص الأسر المعيشية التي تعاني من هذه الظاهرة. تشمل قائمة الوسطاء المركزيين:

- **العاملين الاجتماعيين الجماهيريين**، الذين تربطهم بالمجتمع المحلي علاقة شخصية وطويلة الأجل، يحظون بثقة السكان ويسهمون في تشخيص الاحتياجات وتعريف السكان بالخدمات والحلول المتاحة.

إتاحة الخدمات للفئات التي يصعب الوصول إليها: وظيفة الوسطاء

تواجه بعض الفئات صعوبة في تحصيل الحقوق وتلقي الدعم في مجال الطاقة بسبب مختلف العوائق النظامية. لا تحظى هذه المجموعات بخدمات كافية في السياسات والخطط القائمة، وتواجه تحديات مختلفة، مثل المنالية المحدودة للمعلومات، عوائق اللغة، الوصم الاجتماعي، عدم الثقة بالمؤسسات، الفجوات الرقمية أو المنالية المحدودة للخدمات المهنية.

على سبيل المثال، الأسر المعيشية ذات الدخل المتدني قد تواجه صعوبة في الوصول إلى منصات رقمية وتصفح أنظمة الدعم المعقدة، الأمر الذي يحّد من قدرتها على تبني حلول للتوفير في الطاقة. الفئات التي تفتقر للوعي لموضوع الطاقة قد تعجز عن تحقيق الفائدة القصوى من الخدمات القائمة، حتى وإن كانت هذه الخدمات مفيدة لها على المدى القريب. السكان كبار السن، الذين يعيشون أحياناً عزلة اجتماعية ويصعب عليهم استخدام تقنيات جديدة، قد يتردّدون في تبني حلول مبتكرة، بينما تواجه الأقليات الإثنية أحياناً عوائق لغوية، إلى جانب قلّة الثقة بالمؤسسات، الأمر الذي يحّد من منالية الخدمات والمساعدة.

يؤدّي **الوسطاء** دوراً رئيسياً في تجسير هذه الفجوات. تتمتع الجهات المختلفة، مثل مقدّمي الخدمات، القادة الجماهيريين والمنظمات المحلية، بثقة الجمهور، ويتوسطون العلاقة بين السكان وأنظمة الدعم. فهي تساهم في إتاحة المعلومات، ملاءمة الحلول للاحتياجات المحلية وتعريف السكان مباشرة بالخدمات والحلول القائمة.

يُطلق عليهم أحياناً اسم "مرشدون" أو "مجترون"، ولكن مع أنّهم قادرين على تسهيل الوصول إلى الموارد والدعم، إلّا أنّهم قد يعيقون أحياناً إمكانية وصول الجهات المهنية والمبادرات الخارجية لهذه الفئات، لأنّهم يتصرّفون كوسطاء حصريين يتحكّمون بمنالية الخدمات والحلول. لذلك، فإنّ إيجاد وتأهيل اللاعبين الوسطاء من المجتمع المحلي، والتعاون الوثيق معهم، هو شرط مسبق وضروري لنجاح الجهود للحدّ من الفقر بالطاقة وإتاحة الحلول للفئات التي يصعب الوصول إليها.

3.2

الجهات ذات الصلة بمواجهة الفقر بالطاقة

السن وإتاحة خدمات ملاءمة لهم. تشجّع أيضًا على التطوير الاقتصادي في المجتمع العربي بواسطة سلطة التطوير الاقتصادي لدى الأقلّيات، وهي مسؤولة عن تركيز وتنفيذ الخطة الاقتصادية لتقليص الفجوات في المجتمع العربي حتى عام 2026 ("خطة تقدم"، القرار الحكومي 550) بالتعاون مع وزارات وسلطات محلية.

وزارة الصحة مؤتمنة على تهيئة الجهاز الصحي لتغيّرات المناخ، إلى جانب الحدّ من آثارها على السكان، وتعزيز الرونة الصحية. تنصّ خطة التهيئة الحكومية على التعاون مع السلطات المحلية لتحديد الفئات المعرضة للخطر، تطوير آليات الإنذار المبكر والاستجابة للحوادث المقترنة بالحر الشديد والبرد القارس، وتحسين منالية الخدمات الصحية الجماهيرية. تشمل الخطة أيضًا توصيات لتطوير خطط طوارئ وتأهيل الطواقم الطبية للتعامل مع آثار تغيّرات المناخ.

تؤثّر وزارة المالية، نظرًا لمسؤوليتها عن مجال السياسات الاقتصادية والميزانياتية لدولة إسرائيل، على موضوع الفقر بالطاقة بواسطة تخصيص ميزانيات للوزارات ذات الصلة، وضع سياسة لفرض الضرائب على منتجات الطاقة، وتخطيط الإعانات المالية الحكومية للأسر المعرضة للخطر. فرض ضريبة الكربون هو مثال رئيسي على هذه السياسة. والقي تشمل أيضًا رصد وتقييم الآثار الاجتماعية وغلاء المعيشة.

السلطات العامة / الجهات التنظيمية

تنظّم **سلطة الكهرباء** قطاع الكهرباء في إسرائيل، تحدّد تسعيرة الكهرباء- التوليد والاستهلاك وآليات تحديث تسعيرة الكهرباء، وتُشرف على الإمدادات الموثوقة للكهرباء. تشرف أيضًا على تحديد المعايير لتجنّب قطع التيار الكهربائي في حالات اقتصادية أو طبية خاصة، تشجّع على فتح السوق للمنافسة، تمنح تراخيص لمزودين جدد، وتقدّم الدعم بواسطة تدابير مختلفة لتركيبة أنظمة توليد الطاقة الشمسية في المنازل.

توفّر **مؤسسة التأمين الوطني** ضمانًا اجتماعيًا للفئات المستضعفة، تطبّق قانون ضمان الدخل وتشرف على تقديم خدمات تمريضية لكبار السن. تزود المؤسسة شركة الكهرباء بالمعلومات اللازمة حول استحقاق تخفيضات على تسعيرة الكهرباء، وتدير قاعدة بيانات "الخزنة المغلقة"، التي تحتوي على معلومات عن متلقي الخصصات، وتقدّمها لوزارة الرفاه لمساعدة السلطات المحلية على رصد الفئات التي يجب أن تولى اهتمامًا خاصًا في حالات الطوارئ.

دائرة التخطيط مسؤولة عن بلورة سياسة التخطيط الوطنية، وضع خرائط هيكلية وتشغيل مؤسسات التخطيط القطرية. تضع وتنفذ الدائرة أنظمة البناء المستدام، التي تتطلب تطبيق المعايير الإسرائيلية للبناء المستدام (5281)، ومن ضمنها العزل الحراري، التظليل وترشيد استهلاك الطاقة، وقد أصدرت أيضًا دليل التخطيط لخفض الحرارة في مناطق الحضرية. إنّها مسؤولة أيضًا عن سياسة التجدد الحضرية وملاءمة سيرورات التخطيط، مع التركيز على التطور المستدام للأسجة الحضرية.

الجهات المعنية على المستوى القطري

الفقر بالطاقة يتأثر بمختلف المجالات السياسية- بدءًا من تسعيرة الطاقة، جودة البنى التحتية ومصادر الطاقة، وصولًا إلى الإسكان، الرفاه، التخطيط الحضري، الضرائب والصحة. وعليه، فإنّ مسؤولية معالجة هذه الظاهرة تتوزّع على مختلف الوزارات والسلطات العامة، التي تُعنى برسم السياسات، بالتنظيم وتخصيص الموارد. في الوقت الحالي، الجهود المبذولة التي تتطرّق إلى الجوانب المختلفة من ظاهرة الفقر بالطاقة موزّعة بين جهات مختلفة، بحيث تعنى كلّ جهة بمحور خاص بها وتتناول جانبًا آخر من الظاهرة.

الوزارات

وزارة الطاقة مسؤولة عن بلورة سياسات الطاقة الوطنية، تطوير أنظمة وتخصيص موارد للنهوض بمجال الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة. وحدة الطاقة للمستدامة في الوزارة تدعم السلطات المحلية بواسطة برنامج "المسرّع"، والذي يرافق السلطات المحلية في بلورة خطط للانتقال إلى الطاقة للمستدامة، وعن طريق نشر دعوات لتمويل مشاريع ترشيد استهلاك الطاقة والطاقة المتجددة، والتي تشمل أيضًا حلولًا للتعامل مع الفقر بالطاقة.

الوزارة لحماية البيئة تقود الجهود الوطنية للاستعداد لتغيّرات المناخ، إلى جانب تعزيز الرونة المناخية في السلطات المحلية، وملاءمة البنى التحتية لحالات الحر الشديد. تدعم الوزارة سيرورات بلورة خطط محلية للاستعداد لأزمة المناخ، وتطلق دعوات لتمويل مشاريع في مجال الاستدامة، من ضمنها خطط التشجير الحضري في إطار الخطة الوطنية لتظليل وتكييف الحيز الحضري.

وزارة الرفاه والضمان الاجتماعي مكلفة بوضع السياسات، تخصيص الميزانيات والإشراف على خدمات الرفاه الاجتماعي، وتعمل بالتعاون مع السلطات المحلية، المسؤولة عن توفير خدمات الرفاه من خلال أقسام الخدمات الاجتماعية. تُسهم الوزارة في تطوير واستخدام المعرفة المهنية بخصوص الفئات الأكثر عرضة للخطر، بهدف تخطيط وتطوير حلول على المستوى المحلي. الوزارة أيضًا مسؤولة مهنيًا عن عدّة برامج دعم للسكان الذين يبرزون تحت وطأة الفقر والتهميش الاجتماعي، مثل منظومة "تنقّس الصعداء".

وزارة البناء والإسكان مسؤولة عن تطوير سياسات الإسكان وتقديم المساعدة للفئات المعرضة للخطر بواسطة تقديم إعانات مالية حكومية لشراء أو بناء أو توسيع شقق، المشاركة في دفع إيجار الشقة وإدراج شقق في إطار الإسكان الشعبي. الوزارة مؤتمنة على إدارة الإسكان الشعبي، بما في ذلك، تخصيص موارد، تحديد الاستحقاق والإشراف على شركات الإسكان.

تعنى **وزارة الداخلية** بمواضيع الحكم المحلي، ومن بينها مساعدة السلطات المحلية في استعداداتها لحالات الطوارئ، الإشراف وتوجيه ودعم السلطات المحلية. ضمن هذا الإطار، تدعم الوزارة برامج تدريبية وتأهيلية لأصحاب الوظائف المختلفة في السلطات المحلية على مختلف الأصعدة، ومن بينها، استعداد السلطات المحلية لحالات الطوارئ.

تسعى **وزارة المساواة الاجتماعية** لتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، مع التشديد على تحسين جودة حياة المواطنين كبار

3.2

الجهات ذات الصلة بمواجهة الفقر بالطاقة

الشركات الحكوميّة

شركة كهرباء إسرائيل هي شركة حكوميّة تعمل في مجالات توليد ونقل وتوزيع وإمدادات الطاقة الكهربائيّة في إسرائيل (تعمل في مجال توليد وتزويد الكهرباء أيضًا جهات تجاريّة أخرى، في إطار الإصلاح في قطاع الكهرباء). وفقًا لأنظمة وزير الطاقة، تمنح الشركة تخفيضات للمستحقين، وتدير صندوق دعم للعملاء الذين يواجهون صعوبة في دفع فواتيرهم. تشغّل الشركة أيضًا "بقعة ضوء" - وهي دورية خدمات للمناطق التي تفتقر لمراكز خدمات، وتوصل منشآت الطاقة المتجددة في المباني السكنيّة بشبكة الكهرباء، مع الإشراف على استيفاء المتطلبات التقنيّة ومتطلبات الأمن والسلامة.

شركات الإسكان في إسرائيل (عميدار، عميجور وشركات أخرى)، الخاضعة لإشراف وزارة البناء والإسكان، مسؤولة عن إدارة وإشغال الشقق في الإسكان الشعبي. تتضمن مهامها تسجيل حقوق السكان، صيانة الممتلكات المشتركة، ترميم الشقق الخالية لإعادة إشغالها ومعالجة الأعطال والإشكاليّات وفقًا لتوجيهات وزارة البناء والإسكان وحقوق السكّان المحدّدة في القانون.

تستعرض المراجعة أعلاه جميع الجهات المتداخلة في سيرورة معالجة الفقر بالطاقة، على المستويّين المحليّ والقطريّ. كثرة اللاعبين ومجالات مسؤولياتهم المتعدّدة توضّح ماهية وحجم التحدّي، وضرورة التنسيق والتعاون بين السلطات المحليّة، الوزارات والهيئات العامّة والجماهيريّة، وذلك لتطوير وتطبيق حلول ناجعة وملاءمة لاحتياجات الفئات المعرّضة للخطر.

4

تحديّ المعلومات بخصوص الفقر بالطاقة على المستوى المحليّ

وتيرة قطع التيار الكهربائيّ أو استهلاك الطاقة المنزليّة بواسطة عدّاد الدفع المسبق. أحد المؤشّرات المعتمدة لرصد الفقر بالطاقة هو حجم الإنفاق على الطاقة نسبةً للدخل - على سبيل المثال، الوضع الذي يكون فيه الإنفاق على الطاقة أعلى من 10% من الدخل المتاح بعد خصم نفقات المسكن (إيجار المسكن أو دفعة القرض العقاريّ) قد يكون مؤشّرًا على الفقر بالطاقة.

● **معلومات ذاتيّة قائمة على منظور شخصيّ** تنطرق إلى كيفية تصوّر الظاهرة لدى الأشخاص الذين يواجهون فقرًا بالطاقة. هذه المعلومات متعلّقة بتجاربهم الشخصية، وإجاباتهم عن أسئلة مثل: هل يشعرون بارتياح حراريّ كافٍ؟ عفا يضطرون للتنازل لدفع فاتورة الكهرباء؟ بأيّ وتيرة يواجهون انقطاعًا في التيار الكهربائيّ بسبب صعوبات اقتصادية؟ هل يشعرون بالتوتر، القلق أو آثار سلبية أخرى نتيجة للصعوبة المستمرة في دفع فواتير الكهرباء؟

دمج معلومات ذاتيّة في عملية قياس ورصد الفقر بالطاقة ضروريّ جدًّا لفهم الظاهرة بجميع أبعادها. هذه المعلومات ضروريّة أيضًا لرصد **الفقر الخفيّ بالطاقة** - المتمثّل بالأسر العيشيّة التي تستهلك الحد الأدنى من الطاقة الكهربائيّة أو الغاز للحفاظ على مستوى معيشة لائق (انظروا التفاصيل داخل الصندوق أدناه). لهذه الأسباب، فإنّ رصد ظاهرة الفقر بالطاقة على المستوى المحليّ لا يمكن أن يستند إلى المعطيات القائمة فقط. يجب تمييز الفجوات في المعلومات وإجراء فحوصات ومسوح مكتملة لرسم صورة كاملة وأكثر دقة لأبعاد المشكلة.

أحد التحدّيات الرئيسيّة في توفير حلول للفقر بالطاقة هو غياب المعطيات الكافية. التخطيط لسياسة محليةّة ناجعة يتطلّب فهمًا عميقًا لأبعاد المشكلة، استنادًا إلى معطيات موثوقة. هذه المعلومات ضروريّة لتقييم الوضع الحاليّ، تطوير حلول ملائمة وتقييم أثر تدابير الحدّ من الفقر بالطاقة.

جمع المعطيات في هذا المجال معقّد، فهو يتطلّب الدمج بين مصادر مختلفة لرسم صورة أوسع وأوضح. هناك حاجة لمعطيات اجتماعيّة-ديمقراطيّة، معلومات عن استهلاك الطاقة، خصائص الإسكان وظروف المعيشة، إلى جانب الشهادات الشخصية لأشخاص يواجهون فقرًا بالطاقة ومعطيات أخرى. في الوقت نفسه، يجب اعتماد قدر عالٍ من الحساسيّة في عملية جمع واستخدام المعطيات، من منطلق الالتزام ببلورة حلول منصفة وملائمة. لذلك، يجب الحرص على تطوير آليات شموليّة لجمع، تحليل وتحديث المعطيات، إلى جانب طرق القياس والتقييم التي ستتيح المجال لتقييم آثار السياسات في هذا المجال على الفئات المعرّضة للخطر.

المعلومات الضروريّة لرسم صورة واقعيّة للفقر بالطاقة

بالإمكان التمييز بين نوعين من المعلومات الضروريّة:

● **معلومات موضوعيّة**، تستند إلى معطيات قابلة للقياس عن الفقر بالطاقة. على سبيل المثال: إحصائيّات قطريّة أو محليةّة عن استهلاك الطاقة، مستوى الدخل في الأسر العيشيّة، نجاعة الطاقة في المباني والشقق، معطيات من عدّادات الكهرباء المنزليّة عن استهلاك الطاقة، نسبة الإنفاق على الطاقة من مجمل فواتير الكهرباء، ومعلومات عن

الفقر الخفي بالطاقة هو وضع تقلل فيه الأسر العيشية من استهلاكها للطاقة إلى حدٍّ يؤثّر سلبيًا على رفاها وحسن حالها، غالبًا بسبب قيود اقتصادية. المؤشرات المعتمدة، مثل الإنفاق على الطاقة نسبةً للدخل، غير قادرة على رصد حجم هذه الظاهرة لأنها تتمحور حول الأسر العيشية التي تنفق مبالغ كبيرة على الطاقة نسبةً لدخلها، وتتجاهل تلك التي تقلل من استهلاكها للطاقة خوفًا من عدم القدرة على السداد. قد يعاني أفراد هذه الأسر العيشية من البرد أو الحرّ في منازلهم، وقد يقللون من استخدامهم للأجهزة الكهربائية أو يتنازلون عن التدفئة والتكييف الضروريين. لتحديد أبعاد الظاهرة، يجب الدمج بين معطيات كمية واستنتاجات نوعية حول النقص بالطاقة وآثاره على رفاها وحسن حال الأسر العيشية⁶.

4.1

مصادر المعلومات عن الفقر بالطاقة على المستوى المحلي

المعلومات المتاحة حاليًا عن الفقر بالطاقة على المستوى المحلي محدودة، خاصة في البلدات الصغيرة والبلدات في المجتمع العربي. فيما يلي مسح لمصادر المعلومات المحتملة على ثلاثة مستويات: الأسرة العيشية، الحي والبلدة.

المعطيات على مستوى الأسرة العيشية

أقسام الخدمات الاجتماعية في السلطة المحلية تحتفظ بمعلومات عن السكّان المسجّلين لديها، من ضمنها، معلومات عامّة عن الفئات المعرضة للخطر، مثل أصحاب الدخل المتدني، السكان المعتمدين على المخصّصات، ذوي الإعاقة والمواطنين كبار السن. في حالات معيّنة، تُجمع أيضًا معلومات متعلّقة بانعكاسات الفقر بالطاقة، مثل الصعوبة في دفع فواتير الكهرباء، فصل الخدمة الكهربائية، طلبات الحصول على تخفيض وتراكم الديون، إلى جانب البلاغات عن إشكالية الرطوبة والعفن في الشقق.

في حالات الطوارئ، تستطيع السلطات المحلية الحصول على معلومات من قاعدة البيانات "**الخزنة المغلقة**"، بما في ذلك معطيات عن متلقي مخصّصات معيّنة من مؤسسة التأمين الوطني، التي تُحوّل إلى وزارة الرفاه، ثم إلى السلطات المحلية وفقًا لإجراء الطوارئ. تشمل قاعدة البيانات معلومات عن متلقي مخصّصات الشيخوخة، الإعاقة والتمريض، ولكنها لا تتطرّق إلى فئات أخرى تعيش تحت وطأة الفقر، مثل متلقي مخصّصات ضمان الدخل، ولا توفر معلومات جارية لوضع وبلورة سياسات.

مع ذلك، فإنّ المعلومات المتاحة حاليًا عن الفقر بالطاقة على مستوى الأسرة العيشية محدودة من عدة نواحٍ:

- 1. عدم رصد جميع الفئات المعرضة للخطر** – الكثير من الأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة الفقر غير مسجّلين حاليًا كمستفيدين من خدمات الرفاه، سواء بمحض إرادتهم أو خوفًا من الوصم الاجتماعي، بالتالي، فهم غير مشمولين في المعطيات المتاحة. نتيجة لذلك، فإنّ الأسر العيشية التي تواجه فقرًا بالطاقة قد تبقى خارج نطاق تغطية السلطة المحلية.
- 2. عدم جمع معلومات عن الفقر بالطاقة بشكل ممنهج** – المعطيات الحالية تُجمع وفقًا لمعايير عامة متعلّقة بضعف الحالة الاجتماعية-الاقتصادية، أو استنادًا إلى توجّهات فردية. المعلومات عن الفقر بالطاقة لا تُجمع بشكل ممنهج، إنّما عن طريق مؤشرات غير مباشرة، مثل الديون المستحقة لشركة الكهرباء، طلبات الدعم لشراء أجهزة كهربائية، أو بلاغات عن مشكلة رطوبة أو عفن في الشقة.
- 3. منالية محدودة للمعلومات** – قواعد البيانات عن الفئات المعرضة للخطر حسّاسة وتسري عليها قيود متعلّقة بالخصوصية والمناخية. وفي بعض الحالات (مثل قاعدة البيانات "خزنة مغلقة")، تُحوّل المعلومات إلى السلطات المحلية في حالات الطوارئ فقط، الأمر الذي يشكّل عائقًا أمام التخطيط طويل الأجل.
- 4. غياب معلومات عن الفئات التي لا تعيش بقر، ولكنها تواجه صعوبة في دفعات الكهرباء** – الفقر بالطاقة لا يستوفي تعريفات الفقر المعتمدة. بعض الأسر العيشية لا تستحق الحصول على مساعدة اجتماعية، ولكن يصعب عليها دفع فواتير الكهرباء أو أنّها تضطر لاستهلاك الطاقة بطريقة تؤثّر سلبيًا على جودة حياتها. هذه الفئات غير مشمولة في قواعد البيانات القائمة.

المعطيات على مستوى الحي

جمع المعطيات على مستوى الأسر العيشية ضروري لرصد حالات عينية من الفقر بالطاقة ولتدارس وتحليل واقع الأسر المعرضة للخطر. مع ذلك، فإنّ جمع المعطيات على مستوى الحي من شأنه أن يسهم أيضًا في بلورة حلول، وذلك بواسطة تحليل المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية، خصائص السكان، الظروف السكنية ومدى التعرّض للحرّ- التي من شأنها أن تشير إلى المناطق المعرضة أكثر من غيرها للفقر بالطاقة.

6. لزيد من المعلومات عن جوانب الفقر الخفي بالطاقة، راجعوا الفيديو (بالإنجليزية).

4.1

مصادر المعلومات عن الفقر بالطاقة على المستوى المحلي

تقدّم دائرة الإحصاء المركزيّة معطيات قائمة على التعداد السكانيّ الذي أُجري في السنوات 2008 و 2022، وفقاً للمنطقة الإحصائيّة، بما في ذلك، مؤشرات اجتماعيّة-اقتصاديّة قد تسهم في تحديد الفئات المعرّضة لخطر الفقر بالطاقة. من بين المؤشرات ذات الصلة، نخّص بالذكر الدخل، الاكتظاظ السكاني، نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا والأطفال دون سن 5 أعوام، والتي تشير إلى الفئات الأكثر عرضة للتأثر بالأعباء الاقتصاديّة المترتبة على تكاليف الطاقة، وللحرّ والبرد أيضًا.

تنشر دائرة الإحصاء المركزيّة أيضًا مؤشّرًا اجتماعيًا-اقتصاديًا مُحدّثًا على مستوى السلطة المحليّة، قائمًا على معطيات إداريّة، ويحدّث كلّ بضع سنوات. هذا المؤشّر متاح وفقًا للمنطقة الإحصائيّة للبلدات التي تسكنها أكثر من 10,000 نسمة، ولكنّه غير متاح بنفس درجة الدقة لمعظم البلدات في المجتمع العربيّ، باستثناء الناصرة ورهط.

معطيات الهشاشة الاجتماعيّة في وزارة الرفاه والضمان الاجتماعيّ قد تشكّل مصدر معلومات إضافيّ، فهي تتضمّن تفاصيل عالية الدقة وفقًا للمنطقة الإحصائيّة. مع ذلك، فإنّ المعطيات غير متاحة للجمهور، وعلى السلطة المحليّة التوجّه مباشرة إلى الوزارة بطلب الاطلاع عليها. في السلطات المحليّة العربيّة، باستثناء الناصرة ورهط، لا يمكن إجراء مسح للمعطيات وفقًا للمنطقة الإحصائيّة، لأنّ متلقي الخدمات غير مسجّلين وفقًا لعنوان المسكن إنّما وفقًا لرقم الهاتف.

مصادر أخرى للمعلومات على مستوى الحي:

- تستعرض **بوابة الوزارة لحماية البيئة** خارطة المخاطر المناخيّة الوطنيّة، والتي تشمل طبقة من الجزر الحراريّة الحضريّة-مناطق تتسم بدرجات حرارة أعلى من الأحياء المجاورة. البوابة تتيح المجال لرصد الأحياء التي يتوقّع أن تعاني أكثر من موجات حر متطرّفة، والدمج بين هذه المعلومات المتعلّقة بالأوضاع الاجتماعيّة-الاقتصاديّة، الكثافة السكانيّة ونسبة السكان فوق سن 70 عامًا.
- معطيات التخطيط الحضريّ والتجديد الحضريّ- معلومات عن الكثافة السكانيّة، عمر المباني ومستوى التظليل في الحي⁷.

معطيات على مستوى البلدة

في البلدات المصنّفة في عنقود اجتماعي-اقتصاديّ متدن جدًّا، وبغياص معلومات أخرى، يمكننا أن نفترض أنّ معظم السكان في البلدة معرّضون للفقر بالطاقة بطريقة أو بأخرى، والاستناد إلى المعلومات على مستوى البلدة لغرض بلورة حلول محليّة.

أحد مصادر المعلومات الرئيسيّة على هذا المستوى هو **مؤسّسة التأمين الوطنيّ**، والتي تنشر معطيات إحصائيّة على مستوى البلدة (للبلدات التي يزيد عدد سكانها عن 2,000 نسمة، ولل مجالس الإقليميّة). تشمل هذه المعلومات معطيات عن متلقي الخصّصات، معطيات الأجور والدخل وتوزيع الأعمار⁸.

شركة الكهرباء كمصدر معلومات مُحتمل لرصد ظاهرة الفقر بالطاقة

تتوفّر لدى شركة الكهرباء معلومات كثيرة عن أنماط استهلاك الكهرباء في الأسر المعيشيّة، بما في ذلك معطيات الاستهلاك للساعة والشهر، معطيات عن الديون، قطع التيار الكهربائيّ بسبب عدم السداد واستخدام عدادات الدفع المسبق. تُجمع هذه المعطيات على مستوى الأسرة، الشارع، الحيّ والبلدة، وبالإمكان استخدامها لتقييم حجم ظاهرة الفقر بالطاقة وتحديد المناطق الأكثر قابلية للتأثر.

مع ذلك، هناك محدوديّة في المنايّة المباشرة للمعطيات الفرديّة لاعتبارات الخصوصية والسريّة التجاريّة، والمعلومات متاحة للجمهور والسلطات بشكل إجماليّ ومحدود، غالبًا بواسطة منشورات صادرة عن سلطة الكهرباء أو تشريعات ملزمة. لا توجد حاليًا آلية منظمّة تمكّن السلطات المحليّة من الحصول على المعطيات بشكل ممنهج، لغرض رصد ظاهرة الفقر بالطاقة وتخطيط حلول ملائمة.

مؤشّر جديد للرصد والقياس الكميّ لظاهرة الفقر بالطاقة

حتى لحظة كتابة هذه الورقة، بلغ الطاقم البحثي، بقيادة د. نعاما طيشنر ود. ستاف شاپيرا، بتمويل من وزارة الطاقة ومؤسّسة التأمين الوطنيّ، وبالتعاون مع دائرة الإحصاء المركزيّة، مراحل متقدّمة من تطوير المؤشّر القطريّ للفقر بالطاقة. من المتوقع أن يسهم المؤشّر في رسم صورة شاملة، على مستوى قطريّ، للأسر المعيشيّة التي تواجه فقرًا بالطاقة في إسرائيل، مع دمج متغيّرات اجتماعيّة واقتصاديّة، بالإضافة إلى أنماط استهلاك الطاقة.

يستند المؤشّر إلى ثلاثة عناصر رئيسيّة: خصائص تأثر الأسر المعيشيّة بفقر الطاقة (بما في ذلك، الحالة المهنيّة، السنّ والمعطيات المناخيّة)، العبء الطاقّي (النسبة بين الإنفاق على الطاقة والدخل)، وحساب نقص الاستهلاك، الذي يتيح المجال لرصد الحالات التي تتجنّب فيها الأسر المعيشيّة الاستهلاك لعدم قدرتها على دفع الفواتير (الفقر الخفيّ بالطاقة).

⁷ للمعلومات حول مستوى التظليل في الحيّ الحضريّ، بالإمكان الاستعانة بأداتين إلكترونيتين: مسح لمعطيات الحياة النباتيّة ومؤشّر الغطاء الشجريّ في الشوارع وموقع الغاية الحضريّة الرقميّة.
⁸ لسح مصادر المعلومات التي من شأنها أن تسهم في تقييم قابلية التأثير بتغيّرات المناخ في السلطات المحليّة، ومن ضمنها المصدر التي تعنى أيضًا بموضوع الفقر بالطاقة ومعلومات عن منالية المعطيات التوفّرة في السلطات من المجتمعين العربي واليهودي، راجعوا: مصادر المعطيات لتقييم قابلية التأثير بتغيّرات المناخ في السلطات المحليّة.

5

حلول للفقر بالطاقة على المستوى المحلي

معالجة ظاهرة الفقر بالطاقة على ضوء أزمة المناخ، ضرورة من أجل الموازنة بين الدعم الفوري لتحسين منالية الطاقة، والحلول البنيوية بعيدة المدى، والتي ستعزز من قدرة الأسر المعيشية على التكيف مع المناخ المتغير والظروف المتغيرة في قطاع الطاقة.

ستُعرض لاحقاً حلول للتعامل مع الفقر بالطاقة، مصنفة لأربع فئات رئيسية:

- 1. حلول على مستوى الفرد والأسرة المعيشية - دعم فردي**
للفئات المعرضة للخطر، بما في ذلك دعم اقتصادي، مرافقة فردية وتحصيل الحقوق.
- 2. حلول على مستوى المنزل والشقة - تدخّلات بسيطة**
لتحسين الظروف الطاقوية في المنزل، مثل تصليحات وترشيد استهلاك الطاقة.
- 3. حلول للمبني والمحيط القريب - ملاءمات أوسع نطاقاً**
تشمل ترميم المباني، تحسين المحيط القريب وتطبيق حلول للطاقة المتجددة.
- 4. حلول للمجتمع المحلي - تطوير حلول قائمة على التعاون**
بين قطاعات مختلفة، مع بلورة حلول ملاءمة للفئات السكانية المختلفة.

الفقر بالطاقة هو تحدٍ مركّب ومتعدد الأبعاد، ولا يوجد له حلّ واحد ووحيد. التعامل الناجع يتطلّب دمج مختلف الأدوات السياساتية والوسائل الداعمة. في هذا السياق، بالإمكان التمييز بين نوعين رئيسيين من الحلول:

- 1. حلول لتحسين منالية الطاقة - خطط دعم اقتصادي**
للأسر المعيشية المعرضة للخطر، مثل تسعيرات الكهرباء المخفضة، منح التدفئة والمساعدات في حالات الطوارئ. تسهم هذه الحلول في تقليل المصروفات الجارية التي تنفقها الأسر المعيشية والتقليل من العبء المادي على المدى القريب. مع ذلك، فإنّها لا تعالج العوامل الجذرية وراء الفقر بالطاقة، وبالتالي، فهي ليست حلاً مستدامة.
- 2. حلول بنيوية للنجاعة الطاقوية وإتاحة الطاقة المتجددة -**
الاستثمار في ترميم وتحسين المباني لزيادة النجاعة الطاقوية، إلى جانب تحسين منالية الطاقة المتجددة للأسر المعيشية. هذه الحلول تحدّ من الاتكال على الدعم الاقتصادي، تقلّل من الإنفاق على الطاقة على المدى البعيد، وتحسّن من الظروف السكنية والمرونة الطاقوية في الأسر المعيشية.

الدمج بين حلول من كلّ واحدة من هذه الفئات مهمّ للتعامل الشمولي مع ظاهرة الفقر بالطاقة على المستوى المحلي، إلى جانب الموازنة بين الدعم الفوري والحلول بعيدة المدى.

المجتمع المحلي

سيرورة مشتركة لبلورة حلول ملاءمة للفئات المختلفة

المبني والمحيط القريب

تحسين المباني، التحسين البيئي والطاقة المتجددة

المنزل والشقة

إصلاحات صغيرة وتحسين الظروف الطاقوية

الفرد والأسرة المعيشية

دعم اقتصادي، تحصيل حقوق ومرافقة شخصية

5.1

حلول على مستوى الفرد والأسرة المعيشية

وإعادة التوصيل بعد قطع التيار. التوجّه إلى صندوق الدعم التابع لشركة الكهرباء يتم غالبًا من خلال العاملات والعاملين الاجتماعيين. توجد في بعض السلطات صناديق بلدية أو جهات أخرى تساعد على تقسيط الديون أو شراء أجهزة كهربائية أساسية. الزيارات المنزلية التي يقوم بها العاملون الاجتماعيون هي أداة مهمة في رصد ظاهرة الفقر بالطاقة، بواسطة تشخيص المشاكل مثل الرطوبة والعفن، غياب وسائل التدفئة والتكييف وغير ذلك.

البرامج الإضافية التي تنفّذ في هذا المجال تشمل منظومة "تنفّس الصعداء" في مراكز عوتسما، والتي تساعد العائلات التي تعيش تحت وطأة الفقر على تحصيل الحقوق؛ و"بقعة ضوء" التابع لشركة الكهرباء- دورية خدمات تحضر إلى البلدات، خاصة مناطق الأطراف، وتقدّم استشارة بخصوص الديون وترتيبات الدفع.

تعنى هذه الفئة بتقديم دعم فرديّ للفئات المعرّضة للتأثر بالفقر بالطاقة. توجد في إسرائيل عدة آليات دعم، ومن بينها:

- تسعيرات مخفضة للكهرباء للمستحقين⁹.
- صندوق دعم تابع لشركة الكهرباء، والذي يقدّم مساعدة للعملاء الذين يواجهون صعوبات اقتصادية¹⁰.
- منح تدفئة¹¹ وتبريد¹².
- حماية من احتمال قطع الكهرباء- وفقًا لقرار المحكمة العليا¹³، قامت سلطة الكهرباء بتحديث القوانين المتعلقة بقطع الكهرباء، لتشمل مراعاة الأوضاع الاقتصادية والصحية الخاصة، بالإضافة إلى إجراء جلسة استماع قبل قطع التيار¹⁴.

على المستوى المحلي، تساعد أقسام الخدمات الاجتماعية في السلطات المحلية على تسوية الديون أمام شركة الكهرباء، بما في ذلك تجنّب قطع التيار الكهربائي، تسديد الدين على أقساط



9. يحدّد قانون وأنظمة قطاع الكهرباء فئات مختلفة من المستحقين لتخفيض بنسبة 50% عن أول 400 كيلوواط ساعي في كل شهر في فاتورة الكهرباء، وذلك للعملاء الذين يدفعون تسعيرة منزلية فقط، وفقًا للتسعيرة السارية في فترة الاستهلاك، في المنازل المستخدمة للسكن فقط. تجدون مزيدًا من المعلومات على موقع شركة الكهرباء و موقع كل الحق.
10. هدف الصندوق هو مساعدة العملاء المنزليين لشركة الكهرباء الذين يواجهون صعوبات اقتصادية، ويصعب عليهم تسديد فواتير الكهرباء- بهدف تقليص ديون العميل لخدمة الكهرباء وتجنّب إجراءات الجباية والتنفيذ.
11. منحة التدفئة على موقع كل الحق.
12. منحة تكييف على موقع كل الحق.
13. المحكمة العليا، روزينسفيغ موسى ضد سلطة الخدمات العامة 19/4988، 20.1.2022.
14. راجعوا البيان الصحفي لسلطة الكهرباء.

5.2

حلول على مستوى المنزل والشقة

تمويل حكومي لتركيب نظام ناجع طاقيًا لتسخين المياه أو إصلاح سخّان مياه
في المباني السكنية الجديدة، يجب تركيب نظام ناجع طاقيًا لتسخين المياه، ولكن في المباني الأقدم - خاصة في سوق الإيجار - يضطر السكان لاستخدام سخّان كهربائي بسبب عطل أو غياب نظام سليم. دعم إصلاح أو تركيب سخّان شمسي، أو تركيب مضخات حرارية، قد يقلل إلى حد كبير من الإنفاق على الطاقة في الأسر المعيشية المعرضة للخطر. على سبيل المثال، في عام 2012، وضعت وزارة الطاقة خطة تمويل لاستبدال السخّانات الكهربائية بسخّانات شمسية لجميع السكان¹⁶.

مسح منزلي للظروف المعيشية في سياق الفقر بالطاقة
المسح الذي يُجرى في منازل السكان هو أداة مهمة لرصد وفهم التحديات الخاصة التي تواجه الأسر المعيشية التي تعيش تحت وطأة الفقر بالطاقة. الطواقم الميدانية الخاصة، التي خضعت لتأهيل مهني يدمج جوانب تقنية واجتماعية، قادرة على رسم صورة عامة لطبيعة وحجم المشكلة، وملاءمة سلة خدمات لترشيد استهلاك الطاقة وتحصيل الحقوق وفقًا لاحتياجات وخصائص الأسرة المعيشية. هذه الخدمات قدّمت في إسرائيل في إطار مشروع دورية المتطوعين المناخيين في كفار سابا- راجعوا التفاصيل في صندوق النص أدناه.

تعنى هذه الفئة بالتدخلات العينية لتحسين الظروف السكنية وملاءمتها للمناخ المتغير. التركيز هنا على حلول بنيوية، تهدف إلى تسهيل التعامل مع موجات الحر والبرد، تقليل الإنفاق على الطاقة وتحسين جودة حياة السكان.

التمويل الحكومي لاستبدال أجهزة كهربائية قديمة
استبدال الأجهزة الكهربائية القديمة وغير الناجعة (مثل التلاجات والمكيفات) بأجهزة موفرة للطاقة قد يقلل من استهلاك الكهرباء بشكل كبير. على سبيل المثال، في علم 2011، قادت وزارة الطاقة مشروعًا لتمويل شراء مكيفات موفرة للطاقة للفئات المستحقة لخصصات ضمان الدخل واستكمال الدخل¹⁵.



15. راجعوا بيان وزارة الطاقة والبنى التحتية.
16. راجعوا مقالة حول الموضوع على موقع Ynet.

5.2

مساعدة في التكييف وترشيد استهلاك الطاقة في الحيز المنزلي

العيشية المصنفة في عناقيد اجتماعية-اقتصادية متدنية على إيجاد طرق بسيطة للتقليل من استهلاك الكهرباء. نجاح النموذج مقترن بجاهزية وقدرة المستشارين على تقديم المعلومات للأسر بشكل مبسط، مفهوم وواضح¹⁷.

بينما تعنى المبادرات الأوروبية أساسًا بالتكييف مع البرد، من المهم أن يتم تركيز الجهود في إسرائيل على حلول للتخفيف من موجات الحر والحفاظ على برودة المنازل في فصل الصيف. لمزيد من المعلومات حول هذه الاستراتيجيات، راجعوا صندوق النص أدناه.

مساعدة في التكييف وترشيد استهلاك الطاقة في الحيز المنزلي
الحلول السهلة والمتاحة قد تحسّن كثيرًا من الارتياح الحراري في المنزل والتقليل من استهلاك الطاقة. من بين التدخّلات المحتملة، نخص بالذكر، عزل النوافذ والفتحات، استبدال مصاريع النوافذ، تركيب أنظمة تظليل، مراوح سقفية ومؤقتات كهربائية للسّخان. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستشارة الشخصية والإرشاد قد يساعدان السّكان على استغلال الملامح المادية وتحسين أنماط استخدام الطاقة على النحو الأمثل.

البرامج المختلفة من مختلف أنحاء العالم هي خير دليل على الإمكانيات الكامنة في حلول من هذا النوع. **Cosy Homes in Lancashire** هو مشروع إقليمي في إنجلترا يقدّم دعمًا واسع النطاق للأسر المعيشية العرّضة للخطر، بما في ذلك عزل المنازل، تركيب أنظمة تدفئة مركزية ودمج تقنيات متجدّدة مثل المضخّات الحرارية والألواح الشمسية. في ألمانيا، يوظّف مشروع **Stromspar-Check** مستشارين تمّ تأهيلهم خصيصًا لموضوع توفير الطاقة، والذي يقومون بزيارات منزلية ويساعدون الأسر

استراتيجيات الحفاظ على برودة المنازل في الصيف

Cooltorise كان مشروعًا لثلاث سنوات، بتمويل من برنامج Horizon 2020، والذي هدّف إلى تقليص نطاق الفقر بالطاقة في الصيف لدى الأسر المعيشية الأوروبية. أجريت في إطار المشروع مراجعة أدبيات لتحديد استراتيجيات تحسين الارتياح الحراري في المباني وتقليل استهلاك الطاقة في الأشهر الحارّة.

بالإمكان تصنيف طرق التعامل مع موجات الحر في الصيف لثلاثة مجالات رئيسية: ملاءمات سلوكية، طرق تكييف سلبية وطرق تكييف نشطة.

1. ملاءمات سلوكية
العادات اليومية، مثل شرب كميات كبيرة من السوائل، ارتداء ملابس خفيفة من أقمشة تسمح بدخول الهواء وملاءمة الجدول الزمني اليومي بحيث يتم تجنّب التواجد في الخارج في الساعات الحارّة- تلعب دورًا مهمًا في التكييف مع درجات الحرارة المرتفعة. داخل المنزل، بالإمكان الحدّ من تراكم الحرارة بواسطة فتح النوافذ بهدف التهوية المتقاطعة، إدخال هواء بارد في ساعات الليل وحجب أشعة الشمس بواسطة المصاريع، الستائر أو وسائل تظليل أخرى في ساعات النهار.

2. طرق التكييف الخامل أو السلبي
التكييف السلبي قائم على مبادئ التصميم المناخي الحيوي، الذي يستعين بعناصر طبيعية مثل ضوء الشمس، مجرى الهواء، الفروق في درجات الحرارة بين الليل والنهار، خصائص الكتلة الحرارية للمواد (قدرة المواد على امتصاص وإطلاق الطاقة الحرارية) واستخدام النباتات لتبريد البيئة المحيطة. هذه الحلول تقلّل من الحاجة لأجهزة مستهلكة للطاقة.

في الحيز المنزلي، بالإمكان الحدّ من الاحترار النابع عن أشعة الشمس المباشرة بواسطة تركيب مظلات، مصاريع للنوافذ، ستائر عمودية وحلول تظليل أخرى. عزل النوافذ والتحسين من تزجيجها قد يحسّن من العزل الحراري ويسهمان في الحفاظ على الارتياح الحراري داخل المنزل. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ إضافة النباتات داخل المنزل وخارجه تساعد على التبريد بواسطة التظليل وتبخر الرطوبة من الأوراق.

3. طرق نشطة

إن لم تكن الطرق السلبية كافية، خاصة خلال موجات الحر المتطرّفة، هناك حاجة لأنظمة تبريد نشطة. تسهم المكيفات في التبريد السريع، ولكنها تزيد من استهلاك الكهرباء وتفاقم من ظاهرة الجزر الحرارية بسبب انبعاث الهواء الساخن في البيئة. لتقليل الآثار البيئية، يوصى باستخدام مكيفات موفرة للطاقة، ضبط درجة الحرارة على 25 درجة مئوية، تنظيف الفلاتر بشكل دوري واستغلال التهوية الطبيعية في ساعات الليل بدلًا من تشغيل مكيف¹⁸.

استخدام المراوح السقفية والمراوح الأرضية يسهم إلى حد كبير في الارتياح الحراري في المنزل، وذلك بواسطة زيادة تدفق الهواء. المروحة والمكيف هما وسائل مكملة للتكييف مع حالة الطقس في إسرائيل. بالإمكان استخدامها في ساعات الليل والنهار، عندما تكون النوافذ مفتوحة، وتقليل ساعات تشغيل المكيف. في ساعات الحرّ الشديد، فإنّ دمج المروحة السقفية بسرعة بطيئة مع مكيف يحسّن من الارتياح الحراري، وبتكلفة أقل.

17. لمزيد من المعلومات حول مشروع Stromspar-Check شاهدوا الفيديو (الألمانية مع ترجمة للإنجليزية): YouTube.
18. بالإمكان الاطلاع على الطرق المختلفة لتبريد الحيز المنزلي في منشور خاص بالمشروع.

5.2

مساعدة في التكيف وترشيد استهلاك الطاقة في الحيز المنزلي

وفقًا للنتائج، قُدمت ثلاثة أنواع رئيسية من المساعدة:

- **تحصيل الحقوق** – تم تحويل 12 عائلة لتلقي المساعدة في تحصيل استحقاقها لتخفيض في تكاليف الكهرباء، التوجه إلى صندوق المساعدة في شركة الكهرباء وإلى جهات أخرى.
- **إصلاحات في الشقة** – تلقت 21 عائلة المساعدة من دورية الإصلاحات البلدية، وهي مجموعة متطوعين ناشطة في إطار قسم الخدمات الاجتماعية الجماهيرية، إجراء إصلاحات صغيرة مثل تنظيف فلتر المكيفات، تركيب مؤقت للسخان، إصلاحات كهربائية أساسية، إصلاح التسرب وتبديل الإضاءة.
- **ترشيد استهلاك الطاقة** – إرشاد للاستهلاك الرشيد والناجع للطاقة، بما في ذلك ملاءمة درجة الحرارة في المكيف، تحسين نظام التهوية والتظليل والتقليل من استهلاك الكهرباء في الأجهزة المنزلية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تركيب مراوح سقفية في 20 منزلًا، بواسطة تخصيص ميزانية لذلك بموجب دعوة صادرة عن وزارة الطاقة.

استنتاجات رئيسية

- **التعاون مع قسم الرفاه** – عرض أمثلة عينية (مثل الحياة بدون تكييف) وضح أهمية الموضوع وساهم في توجيهه إلى المزيد من العائلات.
- **ملاءمة التوقعات والحفاظ على المتطوعين** – بعض المتطوعين الذين حضروا من منطلق اهتمامهم بالمناخ، اختاروا عدم المتابعة عند اكتشافهم الجانب الاجتماعي من المشروع. بالنسبة للبقية، هناك حاجة لرافقة معنوية بسبب التحديات المترتبة على التعرض لضائقات شخصية صعبة.
- **رسم حدود للتدخل** – تمحور نشاط الدورية حول الطاقة، ولكن في الواقع، برزت احتياجات أخرى، مثل نقص اللوازم الأساسية للمنزل. هناك حاجة للموازنة بين توفير حل شمولي ومتابعة التركيز على موضوع الطاقة.
- **الفجوة بين المشاكل والحلول** – مع أنّ الإصلاحات البسيطة أدت إلى تحسّن، لم يمكن بالإمكان في إطار هذا المشروع حلّ مشاكل بنيوية صعبة، مثل الرطوبة الشديدة، النوافذ المكسرة والأعطال في الكهرباء.
- **أهمية الزيارات المنزلية** – اللقاءات المباشرة ساهمت في رصد حالات الفقر بالطاقة غير المرئية عن بعد، ولكنها تطلبت استثمار موارد كثيرة.

دورية المناخ في كفار سابا

دورية متطوعي المناخ هي مبادرة بلدية تبلورت في إطار خطة الاستعداد لتغيّرات المناخ. المبادرة هي عبارة عن تعاون بين قسم الاستدامة والابتكار وقسم الخدمات الاجتماعية الجماهيرية في بلدية كفار سابا، بتمويل من الوزارة لحماية البيئة (لتمرير تدريبات حول موضوع تغيّرات المناخ) ووزارة الطاقة (تنفيذ خطط عمل للطاقة المستدامة). الشرح أدناه يستند إلى الخبرة المتراكمة خلال عام 2024.

مبنى النشاط

خضع المتطوعون لتدريب طوّر بالتعاون مع أخصائيين مهنيين من المدينة وخبراء خارجيين، وتناول الجوانب المختلفة لتغيّر المناخ وتأثيره على الفئات المعرضة للخطر، ترشيد استهلاك الطاقة، العمل مع الفئات المهمشة وتحصيل الحقوق.

استعدادًا لتنفيذ المشروع، عقدت قائدات المبادرة لقاءات تعارف مع أقسام الرفاه البلدية، شاركن في جلسات الطاقم وتحديث عن أهمية الدعم. في بادئ الأمر، كانت هناك صعوبة في شرح العلاقة بين تغيّرات المناخ والخدمة الاجتماعية، ولكنّ التوضيح بواسطة أمثلة، كالعائلات التي تفتقر لوسائل تكييف في الصيف أو وسائل تدفئة في الشتاء، ساهم في إيصال الفكرة وتوجيه المشاركين إلى العائلات المناسبة.

سيرورة رصد وتحديد العائلات المناسبة تمحورت حول العائلات التي تعيش في فقر، مع تجنّب الحالات المعقدة (مثل الإدمان أو اضطرابات نفسية خطيرة)، التي من شأنها أن تشكل عائقًا أمام التدخل قصير الأمد. لضمان معدّلات مشاركة عالية، تمّت صياغة الدعوة للأهل بطريقة واضحة ومفهومة، مثل "المساعدة في التّغلب على الحر والبرد في المنزل".

التطبيق العملي

أجريت خلال المشروع 40 زيارة منزلية، معظمها في شقق مستأجرة. تخلّلت كلّ مقابلة ملء استبيان مفصّل عن حالة الشقة، بما في ذلك وجود عفن ورطوبة، نقص في مصاريع النوافذ أو النوافذ السليمة، مشاكل عزل، ديون لشركة الكهرباء، استخدام عداد الدفع المسبق وتجنّب استخدام وسائل التدفئة أو التكييف بسبب التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، حصلت كلّ أسرة على ورقة معلومات على شكل مغناطيس، وفيها نصائح لكيفية توفير في الكهرباء والتعامل مع موجات الحر والبرد.

5.3

حلول للمبنى والبيئة المحيطة

يدعم الاتحاد الأوروبي منذ عام 2002 سيرورة واسعة النطاق لترشيد استهلاك الطاقة في المباني، مع تخصيص موارد لترميم مباني الفئات المعرضة للخطر. في إسرائيل، مثال على ذلك هو مشروع الترميم الطاقوي في مبنى سكني نمطي (بطوابق متواصلة ومتصلة بعضها ببعض بصورة تذكر القاطرات) في سديروت، بمبادرة من المنتدى الإسرائيلي للطاقة وبالتعاون مع الصندوق القومي اليهودي، قسم إعادة التأهيل الاجتماعي للأحياء في وزارة الإسكان والوزارة لحماية البيئة. حسن المشروع من مستوى عزل المبنى، وأضاف نظام تظليل ووسائل للتوفير بالطاقة¹⁹.

تبريد محيط المبنى

الملاءمات في الحيز العام المحيط بالمبنى قد تخفف إلى حد كبير من العبء الحراري. عندما لا تكون الأرضية مكسوة بالأسفلت أو الخرسانة (باطون)، فإنها تكون أقل سخونة، وتسهم بذلك في تقليل سخونة المنطقة كلها. الري يزيد من أثر التبريد، بينما يوفر غرس الأشجار تظليلاً طبيعياً ويسهم في تبريد الهواء بواسطة إخراج الرطوبة من الأوراق. الحلول الأخرى تشمل أنظمة التسقيف، مثل المظلات الخشبية المفتوحة وأشعة الظل، وطلاء الأسطح الخارجية بألوان فاتحة للتخفيف من الاحترار البيئي²⁰.

تعنى هذه الفئة بالحلول التي تحسن من ملاءمة المبنى السكنية ومحيطها للمناخ المتغير، وتشجع على استخدام الطاقات المتجددة. هذه الحلول تشمل الترميم لتحسين النجاعة الطاقوية للمبنى، تظليل وتبريد محيط المبنى وتركيب أنظمة توليد طاقة شمسية. تطوير هذه الحلول يتطلب تعاوناً بين السكان، السلطات المحلية ومختلف الجهات المهنية.

ترميم وملاءمة المبنى مناخياً

الترميم الطاقوي (Retrofit) يحسن من الأداء الطاقوي للمباني القائمة وقد يشمل تحسين عزل غلاف المبنى، عزل وتبييض الأسطح، تركيب أنظمة تظليل حول النوافذ ووسائل للتوفير بالطاقة. زرع نباتات متسلقة أو حدائق فوق السطوح يسهم أيضاً في تبريد المبنى.



19. لزيد من المعلومات حول الترميم الطاقوي في مبنى سكني في سديروت، راجعوا ورقة المنتدى الإسرائيلي للطاقة.

20. بالإمكان الاطلاع على مختلف الوسائل التابعة للملءمة للمبنى وبيته المحيطة بواسطة منشور صادر عن مشروع Coolitise. لزيد من المعلومات حول البناء المستدام في السياق الإسرائيلي، راجعوا الدليل الذي أعده باحثون من وحدة الهندسة المعمارية وبناء المدن في المناطق الصحراوية، جامعة بن غوريون في النقب.

5.3

حلول للمبنى والبيئة المحيطة

تركيب أنظمة طاقة شمسية في المباني السكنية

في المنازل الخاصة، فإن تركيب أنظمة الألواح الشمسية يساعد على توليد الكهرباء للاستهلاك الذاتي وللبيع للشبكة، بحيث تجني الأسر المعيشية دخلاً إضافياً، وتتحول إلى "مُنتجة-مستهلكة" (Prosumers). بإمكان السلطات المحلية دعم مشاريع من هذا النوع بواسطة إتاحة المعلومات، المناقصات البلدية، الشراكات بين القطاعات المختلفة والحوافز للسكان.

في المباني المشتركة، نظام توليد الطاقة الشمسية يتيح المجال لتوليد دخل من بيع الكهرباء أو تأجير السطح لأحد المبادرين في المجال. ميزة أخرى مهمة هي عزل سطح المبنى وتظليل الطابق العلوي، الأمر الذي يقلل من العبء الحراري في المبنى. في إسرائيل، بالإمكان تحقيق ذلك بموافقة 66% من السكان، وفقاً للتشريعات الأخيرة. في الأحياء المهمشة، بالإمكان استخدام الإيرادات من هذه الأنظمة لتحسين صيانة المبنى، تمويل الإضاءة السليمة، وإضافة حلول التظليل الطبيعي أو الصناعي حول المبنى. للسلطات المحلية دور رئيسي في تشجيع المشاريع، بواسطة مرافقة السكان، طرح مناقصات بلدية وتقديم حوافز. "الشمس للجميع" هو مثال لمبادرة تساعد سكان المباني على التنسيق فيما بينهم وإقامة أنظمة جماهيرية لتوليد الطاقة.

التخطيط الحضري والتعامل مع الحرّ

تُعد هذه الورقة بموضوع الفقر بالطاقة كظاهرة تؤثر على الأسر المعيشية، وتستعرض الحلول التي تساعد الفئات المعرضة للخطر على التعامل مع آثار هذه الظاهرة وتحسين الارتياح الحراري في الحرّ المنزلي. ولكن الحرّ لا يقتصر على الأماكن المغلقة، فخصائص البيئة الحضرية تؤثر على المناخ الأصغر (ميكرو) وعلى تعريض السكان لدرجات حرارة مرتفعة.

الجزر الحرارية الحضرية هي إحدى الظواهر الرئيسية في هذا السياق. إنها ظاهرة تكون فيها درجة الحرارة في مناطق حضرية مرتفعة جداً، قياساً بالمناطق المفتوحة المحيطة بها، خاصة في ساعات الليل، حيث تنبعث الحرارة من المناطق المغلقة وجدران المباني، ولكنها لا تتوزع بسبب اكتظاظ الحرّ المبنى. ينبع ذلك عن الاستخدام واسع النطاق للمواد التي تمتص وتشتع الحرارة، مثل الشوارع والمباني، انبعاث الحرارة من أنظمة التكييف والمركبات، ومن النقص في الأشجار والنباتات التي تساهم في تبريد البيئة.

للتخطيط والسياسات الحضرية دور رئيسي في تخفيف الأعباء الحرارية والحد من تعريض السكان لدرجات حرارة متطرفة، خاصة في الأحياء السكنية. من ضمن هذه الحلول، نخص بالذكر:

- تغيير خصائص المواد في البيئة الحضرية - استخدام أسطح فاتحة اللون تعكس الإشعاع بدلاً من استخدام الأسطح الداكنة التي تمتص الحرارة، وغطاء أرضي طبيعي نافذ.
 - زيادة المساحات الخضراء - غرس أشجار، إنشاء أسطح خضراء وتطوير حدائق جماهيرية - جميعها توفر التظليل وتساهم في التبريد.
 - التخطيط الحضري الداعم لتدفق الهواء - تصميم الشوارع والمناطق المفتوحة بطريقة تساهم في التهوية وتوجيه مسار الرياح السائدة في فصل الصيف، خاصة في المناطق المكتظة.
- يتم تداول هذه الجوانب بتوسع في إصدارات أخرى²¹، ولذلك، لن يتم التعمق فيها في هذه الورقة.

21. راجعوا المثال في دليل التخطيط لتخفيف الحرارة الحضرية، الصادر عن دائرة التخطيط.

5.4

الحلول المتاحة في المجتمع المحلي

فترة الحلول هذه لموضوع الفقر بالطاقة تتمحور حول المبادرات على المستوى الجماهيري. إنها مُخصّصة لمختلف مجموعات الهدف، وتخدم أحياناً أهدافاً أخرى أيضاً. لذلك، عند التخطيط لحلول من هذا النوع، يجب تبني رؤية شمولية ومتعدّدة الأبعاد للفقر بالطاقة، مع التركيز على السياقات البيئية، الاجتماعية والثقافية لسيروية التعامل مع الظاهرة. النجاح في تطبيق هذه الحلول متعلّق بالتعاون متعدّد القطاعات بين السلطة المحليّة، منظمات المجتمع المدني، الوزارات وجهات أخرى، وذلك لدعم تطبيق حلول فعّالة، ملائمة ومستدامة.

حملات جماهيرية لرفع الوعي

إطلاق حملة فعّالة للتعامل مع الفقر بالطاقة يتطلّب قدرًا كبيرًا من الحساسية بسبب الوصم الاجتماعيّ المقترن بوضع كهذا والتنوع الكبير في مجموعات الهدف. الكثير من الأشخاص المعرّضين لخطر التآثر بالفقر بالطاقة لا يعرّفون أنفسهم على هذا النحو. الحملة المخطّط لها جيّدًا تسهم في إتاحة المعلومات بخصوص الحلول، وتساعد هؤلاء الأشخاص على فهم طريقة تحسين الارتياح الحراريّ في المنازل وتخفيف العبء الاقتصاديّ المقترن بمصروفات الطاقة.

كلّ مجموعة هدف تتطلّب تبني توجّه خاص - الإعلام الرقميّ قد يحقّق النتيجة المرجوة لدى الشباب، والمواد التوعويّة المطبوعة وسبل التواصل المباشر ملائمة للفئة الأكبر سنًا. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الحملة الناجعة مضامين متعدّدة اللغات وملائمة للثقافات المختلفة في إسرائيل، بالتعاون مع مختلف المجموعات المحليّة الناطقة بلغات مختلفة. الرسائل يجب أن تكون واضحة ومتاحة، تُستخدم فيها لغة قائمة على تفهّم ومراعاة المشاعر وبدون إصدار أحكام، ودمج تقنيّات سردية وشخصيات محليّة يسهم في إنشاء رابط عاطفيّ مع الجمهور.

مراكز خدمات شاملة في مواضيع الطاقة

مراكز الخدمات الشاملة (one-stop shops) هي إطار متاح وفعّال لدعم الأسر العيشية، خاصة الفئات التي تعيش تحت وطأة الفقر بالطاقة. هذه المراكز، سواء كان مادية أو رقمية، هي مركز للمعلومات، الاستشارة والدعم في مجال الطاقة - بدءًا من تحصيل الحقوق والتعامل مع انقطاعات التيار وصولاً إلى اختيار المزوّدين، التوفير بالكهرباء وتركيب أنظمة توليد طاقة شمسية. دمج جميع الخدمات في مكان واحد يُسهم في تبسيط سيرورات مرّكبة وبتيح المجال للتفاعل المباشر مع الخبراء. نجاحها متعلّق بتحديد مجموعة الهدف بشكل دقيق، بناء وتوطيد العلاقة مع المجتمع المحليّ وبلورة استراتيجيّات تواصل فعّالة.



5.4

الحلول المتاحة في المجتمع المحلي

لضمان توفير الكهرباء لتلبية خدمات حيوية أثناء انقطاع الكهرباء لفترات طويلة، سواء بسبب موجات الحر، العواصف، الحوادث الأمنية أو الكوارث الطبيعية²⁵. هذه المرافق، الواقعة غالبًا في مبان عامة، مثل المراكز الجماهيرية والمدارس، معدة لجميع السكان، ويجب التحقق على وجه الخصوص من أن الفئات الأكثر عرضة للخطر، التي تفتقر للحلول المنزلية، قادرة على الاعتماد على هذه المراكز.

مشروع تجريبي لمركز خدمات في البرتغال

تدرس المشروع التجريبي "الرحلة الانتقالية" (Ponto de Transição)، الذي نُفذ في الفترة ما بين 2022-2023، نموذجًا مبتكرًا لمركز خدمات متنقل (one-stop shop) لدعم الأسر المعيشية المعرضة للخطر في تحسين الأداء الطاقوي لمنزلها. نشط المركز، الذي أقيم داخل حاوية معادة التدوير، لفترات زمنية قصيرة في مواقع مختلفة في منطقة شطوبر في البرتغال، وقدم للسكان استشارة مجانية حول فواتير الطاقة، ترشيد استهلاك الكهرباء وفحوصات الطاقة المنزلية. طوّر المشروع على يد صندوق خيري، مؤسسات ناشطة في مجال الطاقة والبيئة ومركز أبحاث أكاديمي، بالتعاون مع السلطات المحلية التي نُفذ المشروع التجريبي في منطقة نفوذها.

لضمان النالية القصوى لمجموعة الهدف، نشط المركز في أوساط فئات سكانية مشخصة كثافات معرضة بدرجة عالية لخطر التأثر بالفقر بالطاقة، استنادًا إلى معطيات قَدِّمها الشركاء للمشروع. تم تأهيل السكان المحليين لإجراء فحوصات طاقوية منزلية، رُصدت خلالها أنماط استهلاك الطاقة في الأسر المعيشية وإمكانات تحسين النجاعة الطاقوية، وتمت بلورة توصيات عملية لتقليل تكاليف الكهرباء. بالإضافة إلى ذلك، نشأت في إطار المشروع شراكات مع سلطات محلية ومنظمات من المجتمع المدني والتي أسهمت في بناء الثقة في المجتمع العام وضمنت منالية الدعم للفئات الأشد حاجة.

استنتاجات رئيسية

- دعم ملاءم شخصيًا - وُجد أن تقديم الدعم الشخصي الوجهي ناجع في تلبية الاحتياجات الخاصة بالأسر المعيشية المعرضة للخطر.
- التداخل الجماهيري - دمج الشبكات الجماهيرية وتأهيل السكان المحليين ساهما في تعميق الثقة والتشجيع على المشاركة في المشروع.
- جمع معطيات بلورة سياسات - عملية جمع المعطيات المنهجية التي نُفذت خلال المشروع أفضت إلى استنتاجات ودروس مستفادة مهمة بخصوص أنماط استهلاك الطاقة لدى الفئات المعرضة للخطر، وأسهمت في تطوير خطط مستقبلية²⁶.

خير مثال على ذلك بلدية برشلونة، التي تشغل مراكز استشارة في مواضيع الطاقة (Energy Advice Points)²²، والمشروع التجريبي "الرحلة الانتقالية" في البرتغال، الذي شغل مركز استشارة متنقل داخل حاوية معادة التدوير. لمزيد من التفاصيل، انظروا الصندوق أدناه.

إرشاد للأخصائيين والأخصائيات المهنيين

الأخصائيون والأخصائيات المهنيون العاملون مع فئات معرضة للخطر - مثل العاملين الاجتماعيين، مقدمي الرعاية التمريضية والمرضات في مراكز رعاية الأم والطفل - يتواصلون بشكل مباشر مع الأسر المعيشية التي تعاني من ظروف إسكان متردية أو صعوبات اقتصادية في دفع فواتير الطاقة. التأهيل الخاص يزوّدهم بالأدوات اللازمة لرصد حالات كهذه، تقديم معلومات حول الحقوق وطرح حلول مناسبة.

على سبيل المثال، أهلت بلدية برشلونة العاملين والعاملات في المهن العلاجية لرصد العائلات التي تعاني من فقر بالطاقة وإتاحة الحلول المتاحة في البلدات²³. في إسرائيل، بالإمكان التعلّم من تجربة بلدية تل أبيب-يافا في تطوير برامج تأهيل حول موضوع مخاطر المناخ للعاملين والعاملات في الخدمات البلدية وفي المجتمع المحلي - انظروا صندوق النصّ أدناه.

إرشاد السكان حول إتاحة المنزل لذوي الاحتياجات الخاصة والتوفير بالطاقة

البرامج الإرشادية للسكان تزوّدهم بالأدوات اللازمة لتحسين الظروف في المنزل ولترشيد استهلاك الطاقة، سواء للجمهور العام أو لفئات معينة، مثل كبار السن أو للأشخاص المتواجدين في مراحل مفصلية في حياتهم (شراء شقة، إنجاب أول طفل، الخروج للتقاعد). نجاح لقاءات الإرشاد متعلق بمدى ملاءمتها لمجموعات الهدف وإتاحة المعلومات بشكل واضح وعملي. بالإمكان التعلّم من تجربة تل أبيب-يافا في تطوير البرامج الإرشادية للملأمة للبالغين من العمر 60 عامًا فما فوق - راجعوا صندوق النصّ أدناه.

شبكة ملاجئ المناخ/الملاجئ المبرّدة (Heat/Climate Shelters)

شبكة مبان عامة متاحة لجميع السكان، تحتوي على حيز مكيف ومُتاح في موجات الحر الشديدة. هذه المباني - مثل المراكز الجماهيرية، المكتبات العامة والمتاحف - يجب أن تستوفي معايير محدّدة، مثل الدخول الحر، الإتاحة البنيوية، درجة حرارة مريحة وتوفر الماء والكهرباء.

تشغل بلدية برشلونة شبكة شاملة من ملاجئ المناخ، بما في ذلك ساحات المدارس التي حُوّلت إلى أماكن مظلمة ومريحة. الغاية التي تسعى البلدية لتحقيقها هي توفير ملجأ مناخي على بعد 5 دقائق من المنزل شيئًا على الأقدام حتى سنة 2030²⁴.

مراكز المرونة الطاقوية

مراكز المرونة الطاقوية هي مرافق إيواء في حالات الطوارئ، تدمج بين أنظمة توليد الطاقة الشمسية وتخزين الطاقة

22. لمزيد من المعلومات حول مراكز الاستشارة في موضوع الطاقة في برشلونة، شاهدوا الفيديو (بالإنجليزية): YouTube.

23. لمزيد من المعلومات عن المبادرة في برشلونة، شاهدوا الفيديو (مع ترجمة للإنجليزية): YouTube.

24. لمزيد من المعلومات حول الملاجئ المبرّدة في برشلونة، شاهدوا الفيديو (بالإنجليزية): YouTube.

25. للدليل حول موضوع تعزيز المرونة الطاقوية في مراكز الإيواء في حالات الطوارئ في السلطات المحلية، راجعوا التقرير التلخيصي للمشروع.

26. لمزيد من المعلومات حول مشروع "Ponto de Transição" راجعوا التقرير التلخيصي للمشروع.

5.4

الحلول المتاحة في المجتمع المحلي

تجنيد لاعبين وسطاء لإتاحة الحلول والتعامل مع مخاطر المناخ التعامل مع مخاطر المناخ لدى الفئات المعرضة للخطر يتطلب تعاوُنًا مع لاعبين وسطاء- جهات مهنية وجماهيرية تتواصل بشكل مباشر مع هذه الفئات، وترتوِّدها بالمعلومات والحلول. في هذا الإطار، تُقام، وستقام مستقبلاً، لقاءات تأهيل للعاملين والعاملات الاجتماعيين، المرّضات في مراكز رعاية الأم والطفل، طواقم مراكز الحقوق البلدية، المحسّنين في مجتمعات المهاجرين وغيرهم، وذلك لإثراء معرفتهم حول موضوع الفقر بالطاقة وتعزيز قدرتهم على رصد الإشكاليات وتوجيه السكان للحلول الملائمة.

دُمجت أيضًا مبادرات جماهيرية قائمة، مثل "مجتمع داعم" التي تقدّم مرافقة لأشخاص مع محدوديات، "هاندي وومن" لتأهيل النساء في مجال الإصلاحات المنزلية، و "أم لأم" حيث ترافق النساء أمهات شبّات. دمج هذه الشبكات يتيح المجال لتوسيع دائرة التأثير، رصد الأسر العيشية المعرضة للخطر وإتاحة المعلومات والأدوات للتعامل مع مخاطر المناخ.

استنتاجات رئيسية

- **الربط بـ"روتيقي" ومألوف** – لإتاحة موضوع المناخ للجمهور، يجب ربطه بمهام روتينية، مثل دفع فاتورة الكهرباء أو التعامل مع الأعباء الحرارية. خطاب الطوارئ (انقطاع التيار الكهربائي، الفيضانات) يساعد على لفت الانتباه وتوضيح الآثار الفعلية لتغيّرات المناخ. مع ذلك، من المهم تجنّب خلق حالة من "القلق المناخي" وتبسيط الضوء على حلول عملية وعلى تعزيز المرونة المجتمعية.
- **إتاحة موضوع المناخ للكوادر المهنية** – يصعب على الأخصائيين والأخصائيات من خارج مجال المناخ رؤية ارتباط الموضوع بعملهم. هناك حاجة لـ"ترجمة"، لتوضيح تأثير تغيّرات المناخ على مجالات عملهم. لقاءات اكتساب المعرفة، إلى جانب لقاءات الإرشاد، تساهم في الفهم العميق للعلاقة بين المناخ والرفاه، الصحة العامة ومجالات أخرى.
- **قيادة سيرورات بلدية من الأسفل** – النهوض بهذا المجال في البلديات يتطلب المبادرة من قبل السلطة المحلية واستقطاب شركاء من الحقل. نموذج تل أبيب-يافا يوضّح أهمية العمل الميداني لخلق زخم على المستوى البلدي.
- **ملاءمة محلية ومرونة في تطوير الحلول** – لا يوجد نموذج موحد لمعالجة الفقر بالطاقة، وكلّ سلطة محلية تتعامل مع التحدي بطريقتها الخاصة. نجاح السيرورة متعلّق بملاءمة الحلول للاحتياجات المحلية وتحديد الشركاء الرئيسيين في البلدية وفي المجتمع المحلي.
- **استقطاب شركاء من السلطة المحلية ومن خارجها** – مسح الخدمات البلدية والمؤسسات العاملة بالتعاون مع السلطة المحلية هو مرحلة ضرورية لتحقيق النجاح المنشود. إيجاد "سفراء" في أوساط الأخصائيين المهنيين وجهات أخرى في المجتمع المحلي يساعد على الوصول إلى الفئات التي يصعب إيجادها، بالاعتماد على اللاعبين الوسطاء الذين تربطهم بهذه الفئات علاقة مباشرة. لضمان شراكة ناجعة، يجب دمج هذه الجهات في العمل الميداني من مراحل التخطيط والتنسيق، الأمر الذي يحفزهم على السعي لإنجاح السيرورة.

خدمات جماهيرية وتحديد الشركاء في سيرورة التعامل مع الفقر بالطاقة في بلدية تل أبيب-يافا

جهود التعامل مع الفقر بالطاقة في تل أبيب-يافا بدأت في إطار الخطة البلدية للاستعداد لتغيّرات المناخ، إلى جانب تشخيص ضرورة التعاون بين الأقسام المختلفة. تقود السيرورة سلطة جودة البيئة والاستدامة، وهي الجسم المعرفي الرئيسي في الموضوع، ولكنها لا تمتلك الخبرة في العمل مع الفئات المعرضة للخطر. لذلك، هناك حاجة لإنشاء علاقة وثيقة مع الأقسام المؤتمنة على تقديم خدمات مختلف الفئات في المدينة، من ضمنها، الخدمات الاجتماعية.

في سيرورة بلورة الخطوة، أُجري مسح للفئات المعرضة للخطر ولاحتياجاتها الخاصة، إلى جانب إقامة لقاءات على المستوى البلدي، مؤتمر موسّع وطاولات مستديرة بمشاركة جهات مهنية، نشطاء جماهيريين، أكاديميين وجمعيات. أفضت السيرورة إلى غايتين رئيسيتين، وهما الاستعداد الأمثل للمخاطر المناخية التي ترتب بالفئات المعرضة للخطر، بواسطة مختلف سيرورات العمل؛ ورفع الوعي العام للمشروع، بما في ذلك تجنيد السكان والمتطوعين كشركاء في النشاط. وُجد أيضًا أنّ هناك حاجة لهيئة بلدية لإتاحة موضوع الاستعداد لتغيّرات المناخية للفئات المعرضة للخطر، الأمر الذي أدى إلى تخصيص وظيفة جزئية لهذا المجال في دائرة الخدمات الاجتماعية.

مشاريع رئيسية

- **دائرة الخدمات الاجتماعية متداخلة في بعض المشاريع في المجال:**
 - **دليل إرشادي للسكان للاستعداد لتغيّرات المناخ** – دليل متاح **بالعبرية**، **الإنجليزية** والعربية، وفيه فصل خاص عن الطاقة وعن ترشيد استهلاك الطاقة في المنزل. تم تلخيص التوصيات المركّزة في منشور ورقيّ طبع بخط كبير، ليكون ملائمًا للقراء كبار السن. استندت سيرورة تطوير الدليل إلى تعاون بين جهات بلدية، وزارات، أكاديميين ومستشارين مهنيين.
 - **مرشدون في مجالي المناخ والبيئة** – تأهيل نساء ورجال بالغين من العمر 60 عامًا فما فوق للإرشاد حول موضوع تغيّرات المناخ وترشيد استهلاك الطاقة في المراكز النهارية لكبار السن. ينفذ البرنامج بالتعاون مع أب 60+ (UP 60) برنامج توجيه وتطوير للجيل الثالث) وسلطة جودة البيئة والاستدامة في بلدية تل أبيب-يافا.
 - **ترميمات بسيطة في الشقق** – ترميم شقق السكان المسجلين لدى سلطات الرفاه، بالتعاون مع جمعية "تنوفا بكريلا". في الفترة ما بين 2023-2024، تمّ ترميم نحو 170 شقة، مع التركيز على الإصلاحات الأساسية (أعمال السباكة، زجاج النوافذ، المصابيح الموفرة للطاقة، الطلاء والمراوح السقفية في بعض الشقق). في الفترة ما بين 2025-2026، هناك تخطيط لترميم نحو 200 شقة إضافية، مع التركيز هذه المرة على تكييف الشقة للظروف المناخية (تركيب مراوح سقفية، تبديل مكيفات، عزل وتظليل)، بتمويل من وزارة الطاقة وتحت إشراف مكتب المهندس المعماري في المدينة.
 - **غرف محاكاة لترشيد استهلاك الطاقة** – إنشاء فضاءات في المباني البلدية لعرض نماذج لحلول التكييف وترشيد استهلاك الطاقة، بالتعاون مع مكتب المهندس المعماري في المدينة وقسم المباني العامة، وبتنويل من وزارة الطاقة.
 - **مراكز المرونة الطاقوية** – المشروع التجريبي الأول، الذي ينفذ بالتعاون مع قسم المباني العامة، سيقام في منطقة تسكنها أغلبية معرّضة لخطر التأثير بالفقر بالطاقة.

6

كيف نتعامل مع ظاهرة الفقر بالطاقة على المستوى المحلي: عوائق وتوصيات للعمل

حوافز لتحسين الارتياح الحراري في المسكن المستأجر، إلى جانب توفير الحماية للمستأجر من ارتفاع الأسعار. هذه اللواضيع، وأخرى غيرها، خارجة عن نطاق هذه الورقة، ولكنها تؤكد على ضرورة بلورة سياسة قطريّة.

بالإضافة إلى ذلك، للمبادرات الجماهيرية وإشراك السكان دور مهم في دعم تنفيذ حلول محلية. الدمج المتوازن بين السياسات القطريّة، نشاط السلطة المحليّة والشراكات الجماهيرية يتيح المجال للتعامل مع ظاهرة الفقر بالطاقة بشكل شمولي.

الفقر بالطاقة يتطلب معالجة وتجندًا على مستوى قطري. تتمحور هذه الورقة حول الفقر بالطاقة على المستوى المحلي، ولكن بطبيعة الحال، هناك جوانب كثيرة تُعنى بالسياسات والعوائق على المستوى القطري. وعليه، فإنّ العوائق والتوصيات في هذا الفصل تتطرق إلى السياسات والتنظيم على المستوى القطري في حال كان بإمكانها أن تسهم في تنفيذ حلول محلية، ولكنها لا تتطرق إلى السياسة الوطنيّة الموصى بها.

التعامل مع الفقر بالطاقة يتطلب تعاونًا بين الحكم المركزي، السلطات المحليّة والمجتمعات المحليّة. الدولة مسؤولة عن بلورة السياسات، التنظيم والميزانيات، في حين أنّ السلطات المحليّة هي التي تطبّق السياسات على أرض الواقع. إنّها قريبة من السكان وقادرة على ملاءمة الحلول للاحتياجات المحليّة. تكمن ميزة السلطات المحليّة بسهولة وصول السكان المحليين إليها، وقدرتها على تطبيق حلول مرنة.

كما جاء سابقًا، يتأثر الفقر بالطاقة بسياسات واسعة النطاق وبالقرارات الصادرة على المستوى القطري. على سبيل المثال، لضمان منالية الطاقة في القرى البدوية مسلوحة الاعتراف، وإزالة العوائق التي تحول دون التوصيل المنظم للكثير من البلدات في المجتمع العربي بشبكة الكهرباء، يجب وضع حل تخطيطي وشمولي. ضمان منالية الطاقة بواسطة أدوات مثل التسعيرة المخفضة بحكم الظروف الاجتماعيّة هو قضية أخرى تتطلب حلًا حكوميًا.

الحلول على شاكلة ملاءمة المبني للمناخ المتغير تتطلب سياسة قطرية توفر حلًا شموليًا للمباني القديمة وغير الناجعة طاقيًا. أيّ تدابير تتخذ من أجل تحسين الإسكان يجب أن تنفّذ مع إعطاء

6.1

العوائق الرئيسية

عوائق مؤسسية واستراتيجية

1. غياب سياسات ومسؤوليات واضحة على المستوى القطري – لا توجد لموضوع الفقر بالطاقة حاليًا سياسة قطرية واضحة، ميزانية خاصة أو توجيهات واضحة للسلطات المحلية. وبينما يوجد للكثير من القضايا الأخرى في خطة الاستعداد لأزمة المناخ مرجع وعنوان حكومي واضح، فإنّ المسؤوليّة عن مجال الفقر بالطاقة موزّعة على عدة وزارات-الأمر الذي يصعب على السلطات المحلية دعم تنفيذ حلول شاملة.

2. غياب التداخل والمسؤولية على المستوى القطري عن مشاريع محلية – مشاريع ترميم الشقق للفئات المهمشة في المساكن الشعبية تتطلب تدخل وزارة الإسكان وشركات الإسكان، ولكن هناك حاليًا ضبابية وعدم وضوح بخصوص مسؤوليّة ومشاركة هذه الجهات.

3. التركيز على الاحتياجات الأساسية في البنى التحتية – في السلطات المحلية المدرجة في عقود اجتماعي-اقتصاديّ متدنٍ، خاصة في المجتمع العربيّ والبدويّ، فإنّ التعامل اليوميّ مع التحديات الوجودية الطارئة، مثل الماء، الكهرباء والصرف الصحيّ، يؤدّي إلى تهميش قضايا أقلّ إلحاحًا، مثل ترشيد استهلاك الطاقة.

4. ضرورة العمل المشترك بين أقسام السلطة المحلية – الفقر بالطاقة هو موضوع متعلّق بمجالات مختلفة، ويتطلّب تعاونًا بين مختلف الأقسام والوحدات، مثل الرفاه الاجتماعيّ، الهندسة، تحسين وجه المدينة، جودة البيئة والتخطيط الحضريّ. نجحت عدة سلطات محلية في إنشاء تعاون مثمر بين الأقسام المختلفة، بينما تواجه سلطات محلية عديدة أخرى تحديات في تنسيق الموضوع ودمجه ضمن سيرورة عمل ممنهجة وتكاملية.

5. نقص في الموارد في السلطات المحلية الصغيرة التي تضمّ طواقم صغيرة – السلطات المحلية الصغيرة أو المستضعفة، التي لا توجد فيها قوى عاملة مخصصة لمجالات البيئة، الاستدامة، الطاقة أو التخطيط الحضري، تواجه صعوبة في إطلاق وتنفيذ برامج في مجال الفقر بالطاقة والاستفادة من الميزانيات المتاحة والمخصصة لهذا المجال. نقص القوى العاملة المهنية والمتمّسة في المجال، وغياب آليات داخلية للتنسيق بين الأقسام المختلفة، تعوق تطوير مشاريع واستغلال فرص التمويل الحكوميّة والدولية.

6. متطلّبات التمويل تشكّل عائقًا أمام السلطات المحلية – سيرورات تلقي المنح الحكوميّة تتطلّب غالبًا استثمارًا مكملًا (matching) من قبل السلطة المحلية، ويجب أيضًا صرف كامل المبلغ مسبقًا قبل الحصول على استرجاع من الوزارة. هذه الشروط تصعب على السلطات المحلية، من ضمنها السلطات المحلية القوية نسبيًا، الاستفادة من فرص التمويل الحكوميّة وتطوير برامج في مجال الفقر بالطاقة، خاصة المشاريع التي تتطلّب استثمارًا كبيرًا.

7. أعباء العمل الملقاة على كاهل الكوادر المهنية في السلطات المحلية – تزرع أقسام الخدمات الاجتماعيّة تحت أعباء كثيرة للمقاة على كاهل العاملين والعاملات الاجتماعيّين، خاصة في ظلّ النقص المستمر في الكوادر المهنية المطلوبة. في وضع كهذا، فإنّ إضافة مهام متعلّقة بالفقر الطاقوي تصبح تحديًا، خاصة وأنّه لم يعرّف كمجال طارئ أو أولويّة مؤسسية.

8. تحديات في بلورة وتنفيذ حلول على مستوى الأسرة المعيشية والمبنى – التدرّج في الحيز المنزليّ لإجراء ترميمات بنويّة على مستوى الشقة، المبنى أو المناطق الخاصة المشتركة ليس جزءًا من المسؤوليّة المتعارف عليها للسلطة المحلية. التعامل مع الفقر بالطاقة يزيد من الحاجة لحلول على المستوى البنويّ مثل ترميم شقيق، تركيب مراوح سقفيّة وإجراء تحسينات أخرى في مجال الطاقة، ويشمل ذلك أيضًا تحديثات قانونية مثل المسؤولية عن الصيانة والإصلاحات المستقبلية.

9. النقص في المباني العائمة المخصصة للتغلّب على الأعباء الحرارية – النقص في المباني العائمة التي يمكنها أن تشكّل فضاءات محميّة مناخيًا، مثل المكتبات والمراكز التجارية، يصعب خاصّة على السلطات المحلية في المجتمع العربيّ البدويّ اقتراح حلول متاحة في أوقات الحر الشديد.

عوائق في مجال المعلومات والمناخية

1. نقص المعطيات ومشاركة المعلومات لغرض المسح، التخطيط وتقييم الحلول – المعلومات المطلوبة لإجراء مسح لموضوع الفقر بالطاقة متوقّرة لدى مختلف الجهات، ومن بينها الوزارات، شركة الكهرباء والسلطات المحلية، ولكن في الوقت الحالي، لا يوجد أيّ تنسيق ومشاركة للمعلومات بين هذه الجهات حول هذا الموضوع، الأمر الذي يصعب التخطيط الدقيق وتجميع الموارد. مصادر المعلومات المتوقّرة لا تتيح المجال لإجراء مسح شامل للفقر بالطاقة أو التخطيط للحلول المطلوبة، خاصة في البلدات في المجتمع العربيّ والبدويّ. وحتى إن توقّرت المعلومات، فهي لا ترسم صورة كاملة عن الفئات التي تستهلك كمية طاقة أقل من تلك المطلوبة للحفاظ على جودة حياة معقولة ("الفقر الخفيّ بالطاقة")، والفئات العرّضة لخطر الفقر بالطاقة، والتي قد تتأثر بالتغيرات في قطاع الطاقة والمناخ، ويجب أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط للحلول.

2. نقص في منالية المعلومات، التحديات البيروقراطية وتحصيل الحقوق – الحقوق في مجال الطاقة موزّعة بين مجالات مختلفة، مثل التخفيضات في فاتورة الكهرباء، المساعدات في تسديد الديون ودعم السكان في الإسكان الشعبيّ. نقص المعلومات يصعب على السكان فهم حقوقهم وتحصيلها. هناك حاجة لمعلومات متاحة وأدوات ملائمة لتشخيص مشكلات الفقر بالطاقة في الأسر المعيشية والتخطيط لحلول مناسبة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ البيروقات البيروقراطية المعقّدة تعوق عملية تحصيل الحقوق، خاصة من قبل الفئات المهمّشة.

6.1

العوائق الرئيسيّة

3. تحديات اجتماعيّة وبنويّة ومنازية الحلول - هناك عوائق خاصّة أمام تحصيل الحقوق وتبني حلول في مجال الطاقة. تشكّل عوائق اللغة حاجزًا أمام فهم الحقوق ومنازية الحلول في المجتمع العربيّ والبدويّ، ولدى القادمين الجدد أيضًا. يضاف إلى ذلك انعدام الثقة بالسلطات والوصم الاجتماعيّ للقرنين بتلقي خدمات من أقسام الرفاه قد يمنعان العائلات من التوجّه لطلب المساعدة. في المجتمعين العربيّ والبدويّ، خصائص الفقر بالطاقة مختلفة، لذلك، فإنّ الحلول القائمة لا تكون دومًا ملائمة. على سبيل المثال، عدم وجود توصيل قانونيّ بشبكة الكهرباء قد يحول دون الحصول على تخفيضات في تسعيرة الكهرباء.

4. معلومات مهنيّة محدودة بخصوص حلول تكييف الشقق للظروف المناخية - حتى موعد كتابة هذه السطور، لم تنفّذ تقريبًا أي مشاريع واسعة النطاق لتكييف الشقق للظروف المناخية، والمعلومات المتوفّرة حول نجاعة الوسائل المختلفة لزيادة الارتياح الحراريّ وتقليص استهلاك الطاقة في الشقق شحيحة وقائمة أساسًا على تقديرات. نقص المعلومات يشكّل عائقًا أمام وضع معايير مهنيّة، تطوير حلول ملائمة وقياس وتقييم مدى نجاح التدخّلات.

بالطاقة. هذه قضية حساسة تتطلب إجراء فحص وتقييم حذر لآثار الحوافز المختلفة المعطاة.

ب. تخصيص الميزانيات والحوافز

1. تخصيص ميزانيات للمجال بشكل منظم - تخصيص ميزانيات ثابتة لدعم السلطات المحلية والمشاريع للتعامل مع ظاهرة الفقر بالطاقة، بدلاً من الاعتماد على منح لمرة واحدة أو دعوات طلب الدعم المحدودة زمنياً. هناك حاجة لتخطيط طويل الأجل قائم على ميزانية متعدّدة السنوات وليس على الميزانيات العابرة؛ ميزانيات قائمة على سياسات قطريّة، مع إمكانية إجراء ملاءمات ومرونة للمبادرات المحلية.

2. زيادة التداخل الحكومي في مناقصات وعقود شركات الإسكان الشعبي - تحديث المناقصات والعقود أمام الشركات بحيث تشمل الالتزام بتحويل وترميم شقق فئات معرّضة للخطر، التي تسكن في المباني الواقعة ضمن مسؤوليتها.

ج. تطوير حلول وأدوات مهنية

1. تطوير سلّة حلول مُثلى للتكيف وترشيد استهلاك الطاقة في الشقق - يجب وضع مواصفات واضحة وموحّدة لحلول التكيف وترشيد استهلاك الطاقة في الشقق، بما في ذلك توصيات بخصوص سبل تحسين الارتياح الحراري، عناصر الترميم والإصلاحات الصغيرة، ومعايير النجاعة الطاقويّة للأجهزة الكهربائية المُستبدلة ضمن أطر الدعم. لتحقيق ذلك، بالإمكان أيضاً استخدام آليات المناقصات المركّزة للسلطات المحلية، والتي تسمح بتطبيق الحلول في المجال على نطاق واسع وبشكل موحّد.

2. إعادة تأهيل ساحات المباني كحلّ يساهم في التغلّب على الفقر بالطاقة - يُوصى ببلورة خطط حكوميّة لإعادة تأهيل المناطق الخاصّة المشتركة بالتعاون مع السلطات المحلية، إلى جانب دمج حلول التظليل، الإضاءة الموفرة للطاقة والطاقة الشمسيّة، وإعطاء الأولويّة للأحياء المدرجة في عقود اجتماعي-اقتصاديّ متدّن. بالإمكان الاستناد إلى تجارب من مشاريع سابقة مثل ترميم المناطق الخاصّة المشتركة، بقيادة الوزارة لحماية البيئة والصندوق القومي اليهودي.

3. دعم تنفيذ مشاريع تجريبية، مصحوبة بسيروية تقييم وتعلّم - التشجيع على إجراء مشاريع تجريبية مثل تكييف الشقق وإعادة تأهيل ساحات المباني، مع تخصيص الموارد اللازمة لخوض سيرورة متابعة وتقييم تساهم في التعلّم، التحسين والتعميم في بلدات أخرى.

4. ملاءمة الحلول للفئات المختلفة - تطوير حلول ملاءمة لاحتياجات السكان المختلفة، خاصّة، ملاءمة الأدوات السياساتية ودعوات طلب الدعم للمجتمع العربي، ومن ضمن ذلك، القيود التخطيطية، إصدار التراخيص ونقص المناطق العامّة المفتوحة والمباني العامّة.

6.2

توصيات للعمل

كُتبت هذه التوصيات مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ هذا المجال ما زال قيد البلورة والتطوّر، ولم يُقنّن بعد ضمن سياسة حكوميّة منمّمة. الفقر بالطاقة هو تحدٍ مركّب يتطلّب رؤية شمولية وتعاوناً بين مختلف مستويات السلطة، الأقسام المهنية والجهات الجماهيرية. الحلول المطروحة في هذه الورقة قائمة على التعلّم من الحقل وعلى تجارب محلية وعالمية، ولكنّ تطبيقها يتطلّب متابعة مستمرة، التجربة والخطأ وتعميق المعرفة. الموضوع واسع النطاق ويشمل مجالات عديدة مثل التخطيط، الرفاه، البيئة، الصحة والمجتمع، وهناك عوائق كثيرة لم يوجد لها بعد حلّ كامل. لذلك، يجب اعتبار هذه التوصيات اتجاهات عمل محتملة، تتطلّب إجراء الملاءمات اللازمة لجميع السياقات المحلية، توحّي الحذر عند التطبيق وحواراً متواصلاً مع الحقل.

توصيات على المستوى القطري

أ. تخطيط السياسات، التنظيم وإزالة العوائق

1. بلورة سياسة قطريّة منمّمة - تحديد جهة حكوميّة لتنسيق وتركيز جميع المسؤوليات والمهام بخصوص الفقر بالطاقة، بحيث تتسق العمل بين الوزارات المختلفة وتبلور سياسة قطريّة، موحّدة وملزمة، تعنى بمختلف جوانب موضوع الفقر بالطاقة لدى مختلف الفئات السكانية.

2. إزالة عوائق تنظيمية أمام المشاريع على مستوى الشقق والمباني - وضع آليات قانونية تتيح المجال للسلطات المحلية للعمل في الحيز الخاص المشترك، تقديم دعم بنويّ للسكان والمساعدة في تنفيذ مشاريع بموضوع الطاقة لصالح السكان.

3. تبسيط السيرورات البيروقراطية لتحصيل الحقوق - اتخاذ ودعم تدابير حكوميّة لتبسيط إجراءات تقديم الطلبات والاعتراف بالحقوق في مجال الطاقة، بما في ذلك منح تخفيضات، المساعدة في تسوية الديون وتقديم الدعم لشراء أجهزة كهربائية، بطريقة تسهّل على السكان تحصيل حقوقهم خاصّة من خلفيات مستضعفة.

4. دمج موضوع تكييف المساكن للظروف المناخية وترشيد استهلاك الطاقة في مشاريع الإسكان الشعبي - جهود منسّقة مع وزارة الإسكان وشركات الإسكان لضمان تعميم سبل ترشيد استهلاك الطاقة، استخدام أنظمة توليد الطاقة الشمسية، المناطق المظلمة والتخطيط للملام للمناخ في مشاريع قائمة وأخرى جديدة.

5. تحديث الأنظمة واللوائح المتعلقة بالمؤجرين والمستأجرين - توجد في الوقت الحالي حالة من الضبابية التنظيمية بخصوص مسؤولية أصحاب الشقق عن موضوع ترشيد استهلاك الطاقة في الشقق المؤجرة. في نفس الوقت، هناك صعوبة في استخدام ميزانيات عامّة لترميم الشقق التي يسكنها مستأجرون يعانون من الفقر

6.2

توصيات للعمل

من أنّ خطط التجدّد الحضريّ المفضّلة تشمل في مراحل التخطيط الأولى معايير صارمة بخصوص تكييف المباني والحيز العام، بطريقة تسهم في تقليل استهلاك الطاقة لدى الفئات المعرّضة للخطر.

2. التنسيق مع برامج مقارنة - الفقر بالطاقة هو مجال متعدّد الأبعاد ويجب دمجها في برامج قائمة على المستوى البلديّ، مثل برنامج ترشيد استهلاك الطاقة، الاستعداد لتغيّرات المناخ والتنمية المستدامة. هذا الدمج يتيح المجال لتوحيد الموارد، تنسيق الأهداف وزيادة نجاعة الجهود المبذولة للتغلب على هذا التحديّ.

ج. تطوير حلول وقيادة جماهيرية

1. دعم السلطات المحليّة في بلورة حلول مختلفة للفقر بالطاقة - على الرغم من أنّ السلطة المحليّة محدودة من حيث نوعية الحلول التي يمكنها تطبيقها في الحيز المنزليّ للسكان، إلا أنّها قادرة على تطبيق حلول متنوّعة للتعامل مع الفقر بالطاقة. من جملة الأمور، بالإمكان تشغيل مراكز خدمات للسكان لتحصيل الحقوق ولترشيد استهلاك الطاقة، إجراء تدريبات للأخصائيين والأخصائيات المهنيين، تأهيل مجموعات متطوّعين للمساهمة في ترشيد استهلاك الطاقة في المنازل، والتشجيع على تركيب أنظمة لتوليد الطاقة الشمسيّة فوق المباني السكنيّة.

2. تحديد، استقطاب وتمكين لاعبين وسطاء لإتاحة الحلول للفئات التي يصعب الوصول إليها - في الكثير من البلدات، خاصّة في المجتمع العربيّ، هناك أهمية قصوى لدمج لاعبين وسطاء، مثل الكوادر التربويّة، الشخصيات الدينيّة والجمعيّات المحليّة، الذين يحظون بثقة المجتمع المحليّ، وبإمكانهم أن يشكّلوا جسراً بين السكان والسلطة المحليّة. هؤلاء اللاعبون قادرين على إتاحة المعلومات، تشخيص الاحتياجات والمساعدة في ملاءمة الحلول. لتحقيق كامل الإمكانيات الكاملة لديهم، يوصى ببذل جهود في رصد اللاعبين المناسبين، تأهيلهم وتقديم الدعم اللازم الذي يمكنهم من العمل للمدى البعيد.

3. تخطيط الحلول مع مراعاة اللغة والتجارب الحياتيّة لمجموعات الهدف - يوصى باستخدام لغة إيجابيّة تسلّط الضوء على تحسين جودة الحياة وحُسن الحال، وتجنّب استخدام مصطلحات قد تعزّز من الصور النمطيّة المقترنة بالفقر. يوصى بالاطلاع على تجربة مجموعات الهدف في هذا المجال - على سبيل المثال، عدم التشجيع على التوفير في الكهرباء إذا كان ذلك يعني انعدام الارتياح الحراريّ أو الإضرار بالصحة. يوصى بتخطيط أطر جماهيرية مثل مراكز تعزيز المرونة المناخيّة أو الملاجئ المبرّدة، كمراكز متعدّدة الأغراض تستقطب جميع السكان، وليس لتقديم الخدمات في حالات الضائقة فقط.

4. التشجيع على تداخل سكّان ومتطوّعين من مجموعات الهدف في المجتمع المحليّ - الاعتراف بالمعرفة المحليّة لدى السكّان، خاصّة متلقي الخدمات أو الذين يعيشون تحت وطأة الفقر بالطاقة. هؤلاء السكّان يعرفون جيّداً التحديات والاحتياجات القائمة في الحقل، ودمجهم كمتطوّعين يسهم في ملاءمة الحلول على نحو أدق، بناء ثقة مع المجتمع المحليّ وتعزيز الشعور بالانتماء والكفاءة الذاتيّة.

د. مشاركة المعرفة والتنسيق

1. تحسين آليات التنسيق ومشاركة المعرفة - إنشاء آلية تساعد على مشاركة المعلومات بين شركة الكهرباء، الوزارات والسلطات المحليّة، لرصد ومسح ظاهرة الفقر بالطاقة وبلورة حلول.

2. تحسين آليات مشاركة المعرفة بين السلطات المحليّة - إنشاء منبر لمشاركة المعرفة بين السلطات المحليّة، بما في ذلك مندييات ومؤتمرات مهنيّة، ومنصّات رقميّة للتعلّم المتبادل. يوصى بالتشجيع على تداخل وحدات إقليمية قائمة، مثل العناقيد المشتركة للبلدات والوحدات البيئيّة، وذلك لبلورة سياسة مشتركة ولتعميم المعرفة بخصوص الحلول الناجحة للتعامل مع الفقر بالطاقة.

توصيات على المستوى المحليّ

أ. التنسيق الداخليّ والإداريّ على المستوى البلديّ

1. الاعتراف بالفقر بالطاقة كتحدٍ متعدّد المجالات - الفقر بالطاقة لا يقتصر على العائلات التي تتلقى خدمات من قسم الرفاه فقط، بل يشكّل تحديّاً واسع النطاق يتجاوز مجالات عمل قسم الرفاه في السلطات المحليّة فحسب وعلى ذلك، يتطلّب تداخل أقسام أخرى مثل قسم الهندسة، تحسين وجه المدينة، التربية والتعليم والتخطيط الحضريّ. هذا الإدراك يشكّل قاعدة أساسيّة للعديد من التوصيات المفضّلة في هذا الفصل.

2. استخدام معلومات متاحة وإنشاء شراكات بين الأقسام المختلفة في السلطة المحليّة - التعامل مع الفقر بالطاقة يستدعي استخدام معلومات بهدف تشخيص المشكلة، التخطيط للحلول، وتقييمها. يوصى بالبداية وأولاً برصد المعلومات القائمة والمجمّعة في مختلف أقسام السلطة المحليّة - وإن لم تكن معرّفة مباشرة كمعلومات حصريّة لهذا المجال - وفحص كيفية استخدامها لغرض تشخيص الاحتياجات وتخطيط التداخلات. من المهم تطوير لغة مشتركة تساعد الأقسام على تمييز المعلومات المهمّة، على سبيل المثال، عمر المباني، وضع الصيانة أو التظليل في الأحياء. إلى جانب التشجيع على إنشاء شراكات بين الأقسام وجمع المعلومات بشكل ممنهج، من الجبّذ بدء العمل من الآن بناءً على المعلومات المتوفرة وعدم الانتظار حتى استكمال المسح الكامل.

3. تعيين مسؤول/ة أو مرّكز لموضوع الفقر بالطاقة -

تعيين أحد أصحاب الوظائف في السلطة المحليّة لتركيز موضوع التعامل مع الفقر بالطاقة، بما في ذلك تركيز المعلومات المتوفرة حول الموضوع في الوحدات والأقسام المختلفة في السلطة المحليّة، وتنسيق ومزامنة الأنشطة الميدانيّة مع الجهات الناشطة في المجال من خارج السلطة المحليّة.

4. إنشاء منتدى مشترك للأقسام البلديّة المختلفة لتناول موضوع الفقر بالطاقة -

إنشاء منتدى للتنسيق بين الأقسام المختلفة في السلطة المحليّة، ومن بينها قسم الخدمات الاجتماعيّة، الهندسة، التخطيط الحضري، الطاقة وما إلى ذلك، بهدف تطوير وتطبيق حلول تكاملية للتعامل مع الفقر بالطاقة.

ب. الدمج في سيرة التخطيط وبلورة السياسات

1. دمج حلول الفقر بالطاقة في التخطيط الحضريّ - على أقسام الهندسة والتخطيط في السلطة المحليّة إدراج موضوع الفقر بالطاقة في سياسات اللجنة المحليّة، في المبادئ التوجيهيّة الكائنيّة في التخطيط، وعند فحص وتقييم الخطط. وعلى وجه الخصوص، يجب التحقق

6.2

توصيات للعمل

5. الحساسية الثقافية في إتاحة حلول جماهيرية - ملاءمة الحلول الجماهيرية بحيث تراعي الحساسية الثقافية للمجتمعات المحلية، ومن ضمن ذلك ملاءمة الحلول لخصائص المجتمعات المتدنية، والحفاظ على الأمان والحماية للنساء. يجب إجراء الملاءمة مع الالتزام بحوار يراعي مشاعر واحتياجات المجتمع المحلي، وذلك لإتاحة المجال لمشاركة واسعة النطاق القائمة على الاحترام، دون أي تمييز أو إقصاء.

6. التشجيع على دمج مبادئ ثقافية ومحلية في سيورة التخطيط في المجتمع العربي - التشجيع على بلورة حلول تستند إلى الثقافة والتخطيط التقليدي، على سبيل المثال، إعادة إحياء عناصر ثقافية مثل "الهاكورة" لتحسين الارتياح الحراري، بواسطة التخطيط، توعية السكان وإجراء تدريبات خاصة للمهندسين المعماريين والأخصائيين المهنيين العاملين في هذه الأطر.

د. التعلّم، المعلومات والتدريبات

1. تدريبات متعدّدة المجالات لأقسام السلطة المحلية - يوصى بإجراء تدريبات مهنية للأقسام ذات الصلة في السلطات المحلية- من بينها أقسام الرفاه، الهندسة وتحسين وجه المدينة- بهدف تطوير لغة مشتركة وفهم معتمق للفقر بالطاقة وارتباطه بمجالات عمل كلّ قسم. من المهم التركيز بشكل خاص على دمج الأقسام التي تقود مجال التطوير البيئي في البلدة، وذلك على ضوء تأثيرها العميق على قدرة السكان والسكانات على التعامل مع تغيّرات المناخ.

2. رفع الوعي لدى الأخصائيين المهنيين ومقدّمي الخدمات الجماهيرية - إجراء تدريبات مركّزة للأخصائيين والأخصائيات المهنيين في السلطة المحلية والمؤسسات الجماهيرية العاملة مع فئات معرّضة للخطر (مثل العاملين الاجتماعيين، طواقم مراكز رعاية الأم والطفل والأخصائيين المهنيين في مجالات التمريض). ستعنى التدريبات بطرق رصد الفقر بالطاقة، مسبباته وخصائصه، مع التشجيع على تبني رؤية أوسع للحيز المنزلي والمناطق الخاصة المشتركة. يوصى أيضاً بدمج معلومات عن الحلول المتاحة، على المستوى القطري وفي السلطة المحلية، وتعزيز القدرة على توجيه السكان إليها.

السلطات المحلية هي لاعب أساسي في الجهود لمكافحة الفقر بالطاقة. بواسطة تحسين التنسيق الداخلي، توحيد الموارد، التعاون بين القطاعات المختلفة وملاءمة الحلول لخصائص كلّ سلطة محلية، بالإمكان بلورة حلول ناجعة وملاءمة لجميع السكان. النجاح في هذا المجال لا يدعم جهود مكافحة الفقر بالطاقة فحسب، إنّما أيضاً المرونة المجتمعية في السلطات المحلية في البلاد. لتغلّب على هذا التحدي، هناك حاجة لبلورة سياسة على المستوى القطري، وترجمتها لخطوات قابلة للتطبيق في السلطات المحلية. هذه السياسة يجب أن تُعنى بمختلف الجوانب وأن تنشئ تعاوفاً بين جميع الجهات المتداخلة على المستوى القطري. عليها تحديد اتجاهات العمل للسلطات المحلية الصغيرة والمستضعفة، غير القادرة على تطوير مشاريع مبتكرة، وتحتاج للاستعانة بأدوات قائمة، إلى جانب إتاحة المجال للماءتها للسياق المحلي، ودعم السلطات التي تطوّر حلولاً مبتكرة.